محضر الجلسة 294

التاريخ: الثلاثاء 12جمادى الأولى1423 (2002/10/23)
الرئاسة: السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان و47 دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمسين دقيقة.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

بسم الله أفتتح هذه الجلسة.

حضرات السادة المستشارين المحترمين نفتتح هذه الجلسة طبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين. يخصص المجلس هذه الجلسة للأسئلة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، فليتفضل السد الأمين مشكورا.

السيد علي لطفي، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

بخصوص الأسئلة الشفوية والكتابية، توصلت رئاسة المجلس المستشارين من 16 يوليو 2002 إلى 23 منه بـ21 سؤالا شفوي و7 أسئلة كتابية.

كما توصلت رئاسة المجلس بمشاريع القوانين التالية:

1 - مشروع قانون التنظيمي رقم02 - 30 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 97 - 32 المتعلق بمجلس المستشارين، المحال على المجلس من مجلس النواب.

2 - مشروع قانون التنظيمي رقم 02 - 29 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 97 - 31 المتعلق بمجلس النواب كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 02 - 06 المحال على المجلس من مجلس النواب.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بمراسلة هذا نصها:

"السيد الرئيس،

متأثرين بالوضعية المتأزمة التي انطلقت بخصوص الجزيرة المتوسطية، ليلى، فإنني أدعو برلمان بلدكم انطلاقا من روح مسلسل التعاون والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يساهم فيه المغرب بقناعة منذ سنة 1992، من أجل أن يقوم بكل ما في وسعه من أجل التخفيف من هذا الوضع والوصول إلى تسوية سياسية دائمة تراعي مصالح الطرفين. من الأكيد بأن مسلسل الأمن والتعاون لحوض البحر الأبيض المتوسط داخل الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يقوم بتيسير الاتصالات حول هذا الموضوع بين الوفود البرلمانية المغربية والإسبانية، إذا تبينت ضرورة ذلك بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي، خلال شهر شتنبر المقبل، متيقنا من أن هذا النداء سيجد صداه لديكم.

تفضلوا، السيد الرئيس، بقبول عبارات التقدير، والسلام." انتهي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين، لدينا 3 إحاطات المجلس علما طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أستسمحكم لأعطي الكلمة للسيد عقا الغازي، الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ الجوهري.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس.

ما كان بودي أن أطرح نقطة نظام هذه، لولا الواقع، فبالرجوع إلى جدول الأعمال المجلس في هذه.. في مراقبة الحكومة الأسئلة كنوجد بأن فريقي، فريق الحركة الشعبية أن لا يسائل الحكومة إلىوم، يعني لم يطرح أسئلة، والسبب هو أن الأسئلة كلها اللى كنتوفر عليها، يتوفر عليها فريقي فريق الحركة الشعبية، كلها مرتبطة بوزراء متغيبين من جهة.

ومن جهة ثانية أنا طلبت كرئيس فريق من الجهات المسؤولة أننا نقبل أن ينوب وزير على أي وزير متغيب كيفما كان أكثر من هذا، أن هناك عندنا سؤال مهم يعلق بالاستثمارات في إقليم تزنيت المهم، ولكن رفضت الوزارة أن تجيب عليه بدعوى أنه لم يستوف 20 يوما لكن إذا كان السؤال لم يستوف 20 سوم، واستسمح فقط لا أقصد وزارة معينة، فإن الأسئلة اللي هي استوفت 20 يوم ما كيجيوشاي الوزراء يجاوب عليها، فإذا طلبنا جاوبنا على واحد السؤال وباقي له 3 أيام باش يوصل 20 يوم لا بأس وأقبلنا النيابة، لا بأس باش ما نتغيب شاي كفريق، الفريق ما متغيب شاي هاهو موجود، والحمد لله لكن وضع أمام الأمر الواقع، وضعت الآلة آلة المراقبة وضعت في حالة توقف بسبب هذا الوضع.

فالفريق على هذا الأساس اشنو اللى خصو يدير، خصو يبدى يوضع الأسئلة على جميع الوزارات وجميع القطاعات احنا فعلا كندير هذا الشي، راعينا مسألة أساسية وهو أن الحكومة ما بقى لها والو، هذا البرنامج ديالها كله حد 2 ديال المراقبات اللي بقى لها الآن، مرة أو مرتين أو 3 مرات وينتهي كل شيء، فكان من الأجدى ومن الأحسن أنه يوقع تصفية الأسئلة اللى كاينة والمارقبة اللى كاينة باش نكون كنساهم كمعارضة في هذا العمل البرلماني خدمة للصالح العام، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الرئيس، نحن معكم نتمنى أن يعوض لكم في الأسبوع المقبل ونتمنى من الحكومة كذلك أن تستجيب لطلبكم حتى نتمكن جميعا ويتمكن كل منا من القيام بواجبه داخل الجلسات المخصصة لمراقبة الحكومة.

أنتقل إلى... إذا سمحتم إلى إحاطة المجلس علما والكلمة للأستاذ عقا الغازي في إطار المادة 128لاحاطة المجلس علما.

السيد المستشار عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، شاءت الأقدار أن أكون متغيبا على هذا المجلس لمدة شهور وربما هذه الإحاطة لم تكن في وقتها، ولكن من واجبي كمغربي غيور أن أطرح هذه الإحاطة أمام المجلس الموقر لكي يتحمل كل منا مسئوليته في الموضوع.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية من أجل إحاطة مجلسنا الموقر بقضية طارئة يتعلق موضوعها بحرمان شريحة واسعة من المواطنين المغاربة من ممارسة حق من حقوق السياسية، ويتعلق الأمر بالمواطنين المغاربة القاطنين بالخارج، هذه الفئة من المغاربة التي تحظى بعناية خاصة من طرف عاهل البلاد الملك محمد السادس نصره الله وأيده، تجد نفسها :اليوم محرومة من ممارسة حقها الدستوري في الترشيح والتصويت لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وكنا سباقين في هذا الإطار الديموقراطي في الخارج، ولم أعرف ما هو السبب تغيير هذا الحق وحرمان هذه الشريحة العزيزة على كل مغربي، لقد شاهدنا عدة سنوات الجاليات التي لم تكن تصوت ولا تمارس حقها، اليوم تمارس حقها، أعطينا مثال واحنا تراجعنا عليه، ولم نعرف ما هي أسباب ذلك، هل الأحزاب السياسية التي لم تكن أو لم يكن عندها الغرض باش تكون داخل هذه القبة اللى كيمثل الجالية المغربية أو المغاربة القاطنين بالخارج؟ أو ماذا؟ أو الحكومة؟

ولكن أرى من واجبي أن أطرح هذا الموضوع وأقول في نفس الوقت أنني توصلت بعدد كبير من الرسائل من أفراد الجمعيات المغربية القاطنين بالخارج، ويقولون بأنهم راسلوا السيد وزير الخارجية المحترم الحاضر هنا، عندي نسخ من الرسائل، وراسلوا السيد الوزير الأول في الموضوع.

لذا، أتمنى أن تستدرك الحكومة هذا الموضوع وأريد فقط كمغربي مهاجر أن أقول هل نستحق فقط، أما المغنيين أو الفنانين يرحبوا بنا في بلادنا، "Vous êtes chez vous"، واش هذا هو الحق اللى غادي نفرح به وغادي نستقبل به جاليتنا، لا أرضى بذلك. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، إحاطة ثانية وردت من الكونفدرالية...آه من الفريق الكونفدرالي، الكلمة للاستاذ أزريع فليتفضل.

السيد المستشار عبد القادر أزريع:

شكرا السيد الرئيس،

مرة أخرى وفي إطار متابعة الفريق الكونفدرالي لتطورات الملف المطلبي والقضايا بل الهجوم المطرد على مكاتب وحقوق العمال والشغيلة في مختلف القطاعات، من ضمن القطاعات اللى كان وارد لإحاطة الرأي العام والغرفة الموقرة بها، ببعض القضايا ونزاعات الشغل المتعلقة بقطاع العدل، ولكن بمناسبة الاتصال بالسيد وزير العدل نؤجل التداول مادام الحوار انطلق في هذا الملف، بقى بالنسبة لقطاع المالية.

السيد الرئيس، إخواني المستشارين،

كنا نتمنى أن مثل هذه المنزلقات التي يمكن أن تقع فيها بعض القطاعات اللى ما عندها شاي تقاليد نقابية ومعرفة بالوضع الاجتماعي ديال البلاد، يمكن في إطار التعلم والتواصل والحوار، ولكن وقع فيها قطاع بحال قطاع المالية، اللى على كل حال هذه إدارة عمومية فيها ضوابط، فيها قوانين، كاين مجلس تأديبي، أنهم يتعرضوا الإخوان مسؤولين نقابين لانتقالات تعسفية بدون حكم شرع وبدون ما يكون قرار ديال المجلس التأديبي وكل المساطر المتعارف عليها بحيث 10 ديال الإخوان مسؤولين نقابيين تنقلوا دفعة واحدة من الرباط واحد مثلا عبد الدائم مشى إلى فاس، زهدي لحسن تطوان، العجيبي اسماعيل الجديدة، البشيري الجيلالي تازة - صادق أحمد برشيد، وفيدى نور الدين أزرو... إلى آخره واللائحة دون نهاية.

يعنى تصوروا أنه في هذه الظروف العائلة تشتت بدون موجب شرعي، بدون موجب قانوني، بطبيعة الحال نحن مع المؤسسات، مع القرارات اللى كتكون تحتكم لضوابط الوظيفة العمومية أو إذا كانت القطاع عنده شي قانون أساسي خاص.

تنقلات أخرى، دائما في القطاع الشبه العمومي مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية نفس الشيء أقدم مؤخرا أنه هز 17 عامل وإطار من ورش إميضار إلى ورش بناحية سيدي عثمان لحد الآن ما كاين ماء ما كاين كهرباء ما كاين فين يحط الناس حتى حوائجهم، 17 أخ تيتهز هاكاك من ورش إميضار إلى ورش بناحية سيدي بوعثمان..

إخواني المستشارين،

قطاع التجارة والصناعة للأسف لحد الآن الوزارة المعنية مازال ما فتحت شاي الحوار مع المكتب الوطني الموحد ديال هذا القطاع، ولا جلسة حوار، بالرغم من كل المراسلات والاتصالات وبالرغم من كل الأعراف الدولية وكل الاتفاقات الوظيفة.. أكثر من هذا، كان غير تتبقى

الوضعية على ما كانت عليه، كاينة واحد الجمعية ديال الأعمال الاجتماعية في هذا القطاع اللى مشتغلة عندها مشاكل، كانت فيها مشال، الإخوان ديالنا الكونفدراليين منين جاؤوا تحملوا المسؤولية طلبوا "Audit" لهذه الجمعية ديال الأعمال الاجتماعية، أشنو كان رد الفعل ديال السيد الكاتب العام، هو وقف المنحة على هذه الجمعية ديال الأعمال الاجتماعية من أجل خنقها لكي تموت.

بمعنى أنه الإدارة والسيد الكاتب العام كيقول لنا أنه إذا جاء شي واحد وبغى يصحح غادي يكون مصيره هو هذا، هذه الحرب الاجتماعية يمكن في الصيف، ولكن قد تؤدي ببلدنا لأنه الزمن الاجتماعي هو غير الزمن الحكومي،المنزلقات، نتمنى أن تكون رسالتنا قد وصلت، أننا نربأ على أنفسنا أن ندفع ببلادنا في اتجاه شي منزلق، نتمنى تكون الرسالة قد وصلت، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، سيتناول الفريق الاستقلالي الاكلمة لإحاطة المجلس علما في إطار المادة 128، فليتفضل.

السيد المستشار محمد كافي الشراط:

شكرا السيد الرئيس،

بطبيعة الحال في إطار الإحاطة، نسجل بكل استياء الهجمة الشرسة المسلطة على منظمتنا الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هذه الهجمة التي أدت إلى طرد العديد من العمال بما فيهم أطر ومسؤولين نقابيين، كتاب عامين. وكذلك حرمان العديد من العمال والمسيرين النقابيين من حقهم لا في الأجرة ولا في التعويض وسوف أفرض كمثال، 3 أمثلة:

المثال الأول، المؤامرة التي وقعت في المكتب الوطني للنقل بعد أن قرر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الإعلان عن الإضراب لمدة 48 ساعة، وهذا الإضراب اللي كانت واحد الاستجابة عليه استجابة جد مرتفعة وهذا الشي كله دفاعا عن الملف المطلبي لهذه الفئة من الشغيلة، هذا الملف المطلبي اللي هذه مدة وكتجرجر به الإدارة، لا تدخلت وزارة النقل، لا تمت الاستجابة لمطالب العمال.

ولكن المدير اللي عليه... اللى مع الأسف تيتمشى بواحد الضغوط ديال واحد التنظيمات معينة ابى إلا طرد الكاتب العام للنقابة لكونه دفع بالعمال إلى القيام بإضراب، ولم يكتف بهذا بل قام بطرد 3 مهندسين في الوقت للآن الحكومة كتعمل واحد المجهود كبير إلى تشغيل الأطر العليا، نلاحظ أن هذا السيد المدير العام الذي يعتبر رأسه أنها ضيعتو، وتيشتغل فيها.. كيفما بغى، كذلك حتى في الحوار لإيجاد حل لهذا النزاع القائم، السيد المدير بكل سهولة تيقول إما أنا أو هؤلاء العمال بحيث أنه يرفض أي انتماء للاتحاد العام الشغالين داخل المؤسسة، فنسجله أن هذا المدير أولا كما قلت طرد الكاتب العام ديال النقابة لما رفض الانتقال إلى بني ملال لأسباب واهية، طرد ديال المهندسين وحرم النقابين المنتمين للاتحاد العام للشغالين من التعويض من التعويضات السنوية.

المثال الثاني: والغريب هو ما وقع في معامل السكر بحيث قام بعض النظراء كل حسب هواه، بتعيين لجان أو مسؤولين على لجان الشؤون الاجتماعية، ونعرف جميعا أن هذه التعيينات تتطلب واحد المسطرة، مسطرة الانتخابات من اجل التباري اللى عنده قوة في مؤسسة هو اللي يمكن يأخذ هذه اللجان ديال التسيير في المؤسسات الاجتماعية. أكثر من هذا، أقصى منظمتنا من المشاركة في الاتفاقية الجامعية التي أبرمت ما بين الإدارة وما بين العمال.

ومثال، آخر مثال السيد الرئيس، مثال غريب جدا احنا الآن نسمع أن واحد العديد من الدول الإفريقية اللى مقطوعة عليهم الأجرة 3 أشهر، كاين اللى مقطوعة عليه 6 أشهر.. ماخصناشاي نبعد، هنا في المغرب، هنا في المستخدمين الضيعات بقيام المعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، هناك أكثر من 100 عامل محرومين من أجرتهم هذه 6 أشهر.. لهذا نسأل الحكومة في إطار هذا الحوار، في إطار الشفافية، وفي إطار.. وفي إطار.. هل بقيت في هذا الظرف نقبل أن الطرد، باقي نقبل الناس بدون أجرة، باقي نقبل أنه التعيينات مشبوهة في مؤسسات.. فبهذه المناسبة نتمنى أن نلقى أذن صاغية لهذه الإحاطة، لإرجاع الأمور إلى نصابها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، أريد أن أحيط المجلس علما بموضوع... بطلب تأجيل سؤال موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة نظرا لتعذر صاحب السؤال على الحضور، ويتعلق الأمر بالأستاذ محمد السلامي، الطلب الثاني يتعلق بتأجيل سؤال حول تفعيل المخطط الخماسي 2001 - 2004 الموجه إلى السيد وزير الصيد البحري والمبرمج لجلسة يوم الثلاثاء 23 - 7 - 2002.

إذن، إذا كان يرغب في أن.. على كل حال الطلب بلغ إلى الحكومة، والآن أخبركم بما جرى...

الطلب يرمي إلى تأجيل سؤال موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة، موقع الطلب هو الأستاذ محمد السلامي نيابة عن رئيس الفريق وقد تم هذا بالفعل، وننتقل إلى معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 18 سؤالا شفهيا، في بدايتها سؤال آني موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والطاقة والمعادن وسينوب عنه الأستاذ محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

والكلمة الآن للمستشارين المحترمين السادة.. سؤالا يتعلق بمسألة خوصصة شركة لاسامير لتكرير المحروقات

للمستشارين المحترمين السادة: لحسن بجديكين، حسين أشنكلي، عبد السلام بلقشور. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال فليتفضل، الأستاذ بيجديكين

السيد المستشار لحسن بيجديكين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

في الحقيقة هذا السؤال ما بقى شاي آني لأنه وضعناه في 27 يونيه 2002، إذن يمكن أنه الوقت ديالو فات، ولكن مع الأهمية ديال هذا السؤال وديال هذا المشكل اللي هو يتعلق بالطاقة لابد ما نمليوه بالوصول غادي نلقيوه على مسامع الحكومة.

السيد الوزير، في هذا الظرف بالذات على أبواب تطبيق القانون الجديد لتحرير قطاع المحروقات في فتح المجال للمنافسة الحرة، والكل يدرك أهمية الطاقة ومشاكل المقاولات معها ولازلنا لم نتمكن من التغلب على الجدل القائم بين موزعي النفط وشركة لاسمير حول احترام هذه الأخيرة لالتزاماتها وحول حتمية العمل بالقانون الذي تسعى لاسمير جاهدة إلى تأجيل تطبيقه إلى غاية سنة 2005، فإلى حدود الساعة لم تقدم اللجنة الوزارية أية نتيجة نهائية رغم اجتماعاتها المتعددة مع الأطراف المعنية لإيجاد نظام جديد للتعرفة هذا 24 ماي... آه 27 يونيه والآن ما عرفنا أشنو وقع، لأن التحرير غادى تبدى في 1 شهر 7 ومما زاد الأمر تعقيدا عدم وفاء شركة لاسمير المخوصصة بوعودها حيث أن الشروط التي تضمنها دفتر التحملات وكذا الملحق الخاص بالاستثمارات كانت أساس اختيار مجموعة كورال كمقتنين ومالك لهذه الشركة..

وهذا يؤثر سلبا على جودة المنتوج الذي كانت الدولة تتوخاه من الخوصصة، ولم تطلق لاسمير البرنامج الاستثماري الذي سبق وقدمته للحكومة في إطار الخوصصة، رغم أن كناش التحملات ينص على الالتزام المشترك بتنفيذ كافة التدابير الواردة في مخطط التنمية المرافق لعرضه، علما أن هذا المخطط مندمج في عقد البيع، وقد قدمت مجموعة كورال في هذا الشأن مخططا تساوي قيمته 4 ملايير درهما، لعرضها ومن ضمن أوصولها لإنجازه في حدود سنة 1999، وحدة هيدروكراكير، للرفع من إنتاج وجودة الكازوال الذي يعتبر المادة الأكثر طلبا في السوق الوطنية.

السؤال ما هو موقف الحكومة للفصل في هذا الجدل؟ ومن الضروري التدخل في هذا القطاع الاستراتيجي لحماية المستهلك خاصة أن هذه الشركة يسير شؤونها من كان بالأمس وصيا عليها؟ شكرا.

السد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للسيد الوزير للاجابة عن السؤال فليتفضل مشكورا

السيد محمد بوزبع، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

أولا أقدم الغدر ديال السيد وزير التجارة والصناعة لأنه طريح الفراش نتمنى له الشفاء، ويسرني أن أنوب عنه لأجيب عن السؤال المطروح من طرف المستشار المحترم وهو سؤال هام، وبالرغم من أنه كان آنيا من قبل ما يزال آنيا إلى حد الآن.

فأشير في البداية إلى أنه تم فعلا من خلال الاجتماع الذي ترأسه السيد الوزير الأول يوم فاتح يوليوز الأخير الموافقة على تطبيق التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة على المواد النفطية، وذلك في إطار الالتزامات المتخذة من طرف الدولية على المستوى الوطني والدولي، وعلى هذا الأساس لن تلغى الرسوم الجمركية دفعة واحدة، فبالنسبة للكازوال مثلا الذي يخضع حاليا للرسوم جمركية تبلغ 5,17٪، ستنخفض هذه الرسوم في فاتح يوليوز من كل سنة ب 2,2 نقطة حتى يتم إلغاؤها نهائيا في فاتح يوليوز 2009 ، وعليه فإن هذا التفكيك التدريجي ليس من شأنه الإخلال بالمستوى العام لمبيعات لاسمير، حيث أنه من المرتقب أن لا يمكن للافتراض أن ينافس فعليا إنتاج هذه الشركة قبل 4 و5 سنوات.

كما أنه تم منذ 16 يوليوز 2002 مراجعة جدول أسعار المواد النفطية بنسبة لشركة لاسمير طبقا لمقترحات اللجنة الوزارية المكلفة بهذا الملف، حيث إنه تم تحيين جميع بنود الجدول، كما أن الأسعار بالنسبة لمصفاة لاسمير سيتم تحديدها مرتين في الشهر في فاتح ومنتصف كل شهر، يعنى عوض مرة واحدة شهريا التي كان معمول بها.

ومن ضمن القرارات التي طبقت كذلك يجب الإشارة إلى انه تم إعادة هيكلة جدول الأسعار بالنسبة للشركات التوزيع مع حذف بعض البنود ويحيين البعض الآخر، حيث تم دمج عنصر الضياع مع هامش الربح مع زيادة طفيفة في هذا الهامش لفائدة شركات التوزيع.

وأشير إلى انه تم بالنسبة لأرباب محطة الوقود تطبيق الحل النهائي لمشكل الخصاص المرجعي الذي تم الاتفاق عليه تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والطاقة والمعادن بين شركات التوزيع والتجار المحطات والذي خول بموجبه لهؤلاء التجار مبلغ 2 سنتيم عن اللتر من البنزين وسنتيم ونصف عن اللتر من الكازوال.

أما بالنسبة لمواصفات المواد النفطية فإن دفتر التحملات المتعلق بخوصصة لاسمير ينص على المحافظة على المواصفات المعمول بها لمدة 5 سنوات من فاتح يوليوز 1997 إلى 30 يونيه 2002 على أن تتم مراجعة هذه المواصفات بعد التشاور بين الإدارة ومصفاة لاسمير.

وأشير إلى أن وزارة التجارة والصناعة والطاقة والمعادن قد هيأت النصوص القانونية المتعلقة بتحيين المواصفات التي سيتم تطبيقها انطلاقا من سنة 2005 والتي ستكون مطابقة للمواصفات المرتقب اعتمادها في أوربا في نفس التاريخ، وسيتم التوقيع على هذه النصوص الجديدة قريبا.

ومن جهة أخرى وتلبية لحايات بعض السيارات ذات المحركات المتطورة سيزود السوق المغربي ابتداء من أواخر شهر غشت المقبل بنوع خاص من الكازوال لا تتعدى نسبة الكبريت فيه 350 جزاء منه في 1000 عوض 10.000 في ppm1000، في الكازوال العادى.وفيما يتعلق بملف الاستثمار المبرمج من طرف لاسمير والذي يبلغ غلافه 700 مليون دولار، تخص الرفع من الطاقة التكريرية للشركة وتحسين مواصفات المواد المنتجة وتحويل فائض الفيول إلى الكازوال فستتم دراسته من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات لتحديد الامتيازات التي يمكن أن تخول لفائدته طبقا للقوانين الجاري بها العمل. شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي... هناك تعقيب، الكلمة للأستاذ بيجديكين.

السيد المستشار لحسن بيجديكن:

السيد الوزير

شكرا على هذه المعطيات التي استوفتنا بها، ولكن تكلمتم على جودة كازوال، تكلمتم على PPM10000 اللى تتعمل فيزا لاسامير،Particule par mille، هذه التقنيات ديال الدودة، جودة ديال كازوال، le moins de soufre اديال هذا.. لهذا أوربا تعتمد على PPM350 حاليا وفي غضون 2005 سيصل إلىPPM50 ، إذن أحنا غادي نتسناوه القانون ايمتى غادى يجي باش نوصل هذا.... ولاسمير التزمت انها تعمل هذه 4 ملايير ديال درهم في جودة الإنتاج، واش لاسمير دارت هذا الاستثمار أم لا، ما سمعناشاي أنه لاسمير دارت هذا الاستثمار.

ثانيا، أن التوزيع حتى في التوزيع ديال الكاز.. لاسمير تلتزم أنها توزع الكاز على الموزعين بالتساوي. حاليا تتفضل لاسمير شركتها اللي هي سالم كاز على هاذوك الموزعين الآخرين، وهذا حيف.

إذن اللى بغيت نقول أن لاسمير ما وفات بعهودها في دفتر التحملات في خصوصة هذه الشركة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه كذلك للسيد وزير التجارة والصناعة والطاقة والمعادن حول برنامج كهربة العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: كبور الماسي، سعيد التدلاوي، محمد السلامي، إبراهيم السالمي، محمد بلحسن.

فليتفضل الاستاذ السلامي لشرح السؤال.

السيد المستشار محمد السلامي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، زملائي المستشارين،

سؤالي الشفوي حول برنامج كهربة العالم القروي موجه إلى السيد وزير التجارة والصناعة والطاقة والمعادن.

السيد الوزير، إن البرنامج الوطني لإيصال الكهرباء للعالم القروي يشكل إحدى الاهتمامات الكبرى لساكنة القرى والمداشر والدواوير، وقد أثير هذا الموضوع اكثر من مرة على منبر مجلسنا الموقر نظرا للصعوبات والعراقيل التي يعرفها إنجاز هذا البرنامج بكيفية ترضي جميع الشرائح المعينة وكثيرا ما يشتكي المستهدفون من تعقيدات المساطر المعمول بها، مثلما هو الشأن بالنسبة للجماعات المحلية المتعاقدة في إطار الشراكة مع المكتب الوطني للكهرباء، من عدم وفاء هذه المؤسسة بالتزاماتها مع هذه الجماعة.

وفي هذا السياق نود أن نسأل عن الإجراءات التي سوف تتخذها الوزارة لتبسيط المساطر المعمول بها باعتبار أن الكهرباء مادة تدخل ضمن الخدمات العمومية التي تتعهد الدولة بتوفيرها للمواطنين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال فليتفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن وزير التجارة):

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

كما قال السيد المستشار المحترم، ان هذا السؤال وكذلك الجواب عنه يعني ذكر كثيرا أمام مجلسكم الموقر وأمام كذلك مجلس النواب، وسبق للسيد الوزير أن أعطى إيضاحات في كل مرة عن كهربة العالم القروي وعن النسبة وعن كذلك عدد الدواوير التي تمت كهربتها، وأعيد كذلك بهذه المناسبة وأحيط علما السادة المستشارين المحترمين أن برنامج الكهربة القروية الشمولية باعتماده على الشراكة بين المكتب الوطني للكهرباء من جهة والجماعة والمستفيدين من جهة أخرى تمكن من كهربة أزيد من 7000 دوار لترقى نسبة الكهربة القروية من 19٪ سنة 96 إلى حوالي 50٪ حاليا.

وفي إطار هذه الشراكة يمنح المكتب للمستفيدين حق تسديد مساهمتهم على شكل دفعات شهرية قدرها 40 درهم على مدى 7 سنوات إضافة للاستهلاك الشهري الذي يقارب معدله الشهري حوالي 45 درهم، وتعد هذه المساهمة في متناول السكان القرويين الذين كانوا غالبيتهم قبل وصول

الكهرباء يتحملون 100 درهم شهريا للإنارة بالوسائل التقليدية كمعدل وطني.

وفي إطار تبسيط المسطرة المتبعة لربط المساكن وتقريب الإدارة من المواطنين يقوم المكتب الوطني للكهرباء حاليا بحملة تحسيس وإخبار في الدواوير المعنية ببداية الأشغال أو عند نهايتها لتمكين المستفيدين من معرفة الترتيبات اللازمة لربط منازلهم بالكهرباء. شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للأستاذ السلامي في إطار التعقيب.

السيد المستشار محمد السلامي:

شكرا السيد الرئيس،

أقول للسيد الوزير انه بالفعل وضعنا هذا السؤال من هذا المنبر عدة مرات، وبما أننا لم نتلق جوابا عمليا وفعليا فإننا سنطرحه مرات ومرات أخرى، واعني بالجواب ليس الجواب تحت هاته القبة وإنما الجواب المطلوب هو على ارض الواقع، بحيث عندما نرى المكتب الوطني للكهرباء نقذ ما برمجه ونفذ ما وقع عليه مع الجماعات وانه أعطى للجماعات القروية الفقيرة، أعفى - عفوا - الجماعات المحلية الفقيرة من حصتها المتمثلة بـ20٪ فإذ ذاك سنكف عن وضع هذا السؤال.

السيد الوزير، إن سكان الدواوير المبرمجة والتي وقعت عقودا مع المكتب الوطني للكهرباء منذ أزيد من 6 سنوات. إلا أن المكتب الوطني للكهرباء لم ينفذ ولم ينجز ما تعاقد عليه، وفي نفس الوقت يطالب بالأقساط التي حل أجلها ويرغم المواطنون والجماعات على أداء هاته الأقساط أعطى أمثلة - السيد الوزير - على ذلك بجماعة في أقصى الشمال وأخرى في أقصى الجنوب حتى لا يقال إن هناك شيء ما، في أقصى الجنوب... آه في أقصى الشمال أعطي مثالا بجماعة بني واجل تافراوت بإقليم تاونات دواوير هاته الجماعات أبرمت عقدا مع المكتب الوطني للكهرباء وطالبها بأداء أقساطها إلا انه لم ينجز. وجماعة أخرى من أقصى الجنوب وهي جماعة احمر الكلالس بإقليم تارودانت نفس الشيء.

لذلك - السيد الوزير - إننا نعرف بعض العمالات طالبت وبإلحاح من الجماعات أن تعيد برمجة ما كانت برمجته لتنمية الجماعة وتخصيص تلك المبالغ للصندوق الوطني للكهرباء، وهذا ما حصل بالفعل واعرف جماعة كانت برمجت 120.000 درهم لشراء سيارة لقضاء المآرب، وحرمت من السيارة، وبرمجت ذلك المبلغ لصندوق..آه، للمكتب الوطني للكهرباء..

هذه السيد الرئيس، السيد الوزير، وقائع نعيشها ولكم كنا نتمنى باش السيد الوزير يكون موجود باش يناقش معنا هذا الموضوع، الآن عندما نطالب بالإنجاز، نجاب بأننا مقبلون عن الانتخابات، وهذا تيدخل في الحملة الانتخابية.. هذا غلط، نلتمس أو نطلب منكم السيد الوزير أن تبلغوا للسيد الوزير المعني بالأمر هموم الجماعات القروية وتعفونهم 20٪ وتنجزوا ما تعاقدتم عليه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب على.. من أجل الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

أولا السؤال الذي وضعتموه - السيد المستشار - لا يتحدث نهائيا على الجماعات التي تكلمتم عنها كمثال، وضعتم سؤالا عاما، تقولون فيه، "سيادة الوزير نسائلكم عن الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لتبسيط مسطرة إيصال الكهرباء للمداشير النائية والتخفيف من عبء التحملات بالنسبة للأسر الفقيرة، حتى يتمكنوا من الاستفادة من هذه المادة الحيوية؟".

هذا السؤال وقع الجواب عليه، ولكن انتم هيئتم التعقيب أقبل ما تسمع جواب السيد الوزير، معنى هذا أنكم يعني طرحتم أسئلة محلية اللى هي خصها تكون سؤال كتابي، لو طرحتم على السيد الوزير سؤالا كتابيا فيه بالضبط هذيك الجماعات،غدى يثار انتباه للمكتب، ويقول بأنك علاش اللى ما نفذت شاي الالتزامات اللى درت والعقود اللى عملت مع الجماعات المعنية؟ ولكن أنتم لما تتسفطوا سؤال عام الوزير كيف غادى يمكن له يراقب واش المكتب وفي بالتزاماته أم لا؟

لهذا تتطلب من السيد المستشار باش يكون عمله كذلك يدافع فيه لا عن الجماعات التي ينتمي إليها ولا عن أية جماعات أخرى، لان عندكم واحد الأمانة وطنية انه إذا كانت هناك أمثلة محددة أن تبلغوها كتابة للسيد الوزير وان يراسل في ذلك المكتب ويحاسب المكتب على إذا كان لم يوف بالتزاماته وبالنسبة للعقود التي أبرمها، وأنا سأدافع من جهتي كذلك على هذا التوجه. شكرا السيد المستشار، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته، وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول قضية وحدتنا الترابية، للمستشار المحترم السيد المكي زيزي فليتفضل المستشار المحترم لشرح سؤاله مشكورا.

السيد المستشار المكي زيزي:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

لقد سبق لنا أن تقدمنا بسؤال آني يتعلق بقضية وحدتنا الترابية، وذلك أياما قليلة بعد اللقاء المتعدد الأطراف الذي احتضنته العاصمة البريطانية لندن، بتاريخ 14 ماي 2000 ، والآن ونحن على بعد أسبوع فقط من موعد تقديم الأمم المتحدة التصور الذي تراه مناسبا لإنهاء النزاع المفتعل من لدن أعداء وحدتنا الترابية، وانطلاقا من كون قضية استكمال وحدتنا الترابية تظل من بين أولويات جميع شرائح ومكونات الشعب المغربي، نسائلكم السيد الوزير حول المستجدات التي عرفتها تطورات ملف الوحدة الترابية منذ ذلك الحين؟ وكيفية التعامل مستقبلا مع حق المغرب المشروع في استرجاع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر المحتلة وذلك في إطار الشرعية الدولية؟ ما مدى استعداد حكومة صاحب الجلالة للتعامل مع هذه القضايا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بنعيسى، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

السيد الرئيس

السادة المستشارون المحترمون

أود في البداية مع كامل الاحترام والتقدير للسيد المستشار المحترم الأستاذ المكي. أن.. إن سمحتم لي أن أصحح، سؤالكم يتعلق بقضية وحدتنا الترابية جنوبا وليس شمالا لذلك - إن سمحتم السيد الرئيس - سأحدد جوابي على ما ورد في سؤال السيد المستشار المحترم في خطابه الموجه إلى رئاسة مجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون، أود في البداية تذكير مجلسكم الموقر، أنه أمام الصعوبات التي عرفتها تطبيق مخطط التسوية أقدم الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على تعيين جيمس بيكر كمبعوث شخصي للأمين العام متخصص في قضية الصحراء وكان ذلك في مارس سنة 1997، وقد قام الأمين العام بالاستعانة من جديد بالسيد جيمس بيكر في شهر فبراير سنة 2000 في ظل استمرار العراقيل والصعوبات الموضوعية التي كانت تحول وما تزال تحول دون تطبيق مخطط التسوية، وعهد الأمين العام بعد ذلك بطلب من مجلس الأمن إلى السيد جيمس بيكر عهد له الاستشارة مع الأطراف والبحث عن الوسائل الكفيلة للتوصل إلى تسوية سريعة ودائمة في النزاع، كما طالب منه في حالة صعوبة التوصل إلى هذا الحل، طلب منه أن يفكر في حل سياسي له.

وفعلا تمت عدة اجتماعات 3 اجتماعات، 2 في لندن واجتماع واحد في برلين، ومع كامل الأسف ورغم كل الجهود والشروحات التي قدمها المغرب كتابة للتغلب على الصعاب التي تواجه مخطط التسوية، فإن خصوم بلادنا لم يأتوا بجديد وبقوا في موقفهم مما أثر على الصعوبات وعلى العراقيل في وجه تطبيق مخطط التسوية.

وكما تعلمون فقد أبدت المملكة المغربية موافقتها المبدئية على موضوع الحل السياسي من منطلق الإرادة الصادقة والنزيهة للتعاون مع المنتظم الدولي لإيجاد حل سياسي عادل ودائم لهذا النزاع الجهوي المفتعل، فمشروع اتفاق الإطار يرتكز في جوهره على ضرورة الوصول إلى حل سياسي يقضي بتفويض صلاحيات جهوية واسعة لسكان أقاليمنا الجنوبية في نطاق الاحترام الكامل للسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني والاختيارات السياسية للبلاد.

وقد جاء التقرير الأخير للامين العام إلى مجلس الأمن في فبراير 2002 ليظهر مدى تعنت خصوم وحدتنا الترابية في رفض مخطط الإطار رأي مبدأ التشاور حول الحل السياسي على خلاف ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 1359. وفي مقابل ذلك أشار هذا التقرير بكل وضوح لما "أظهرته الحكومة المغربية من - وأنا أقرأ نص الكلام الذي جاء في التقرير - من تعاون ومرونة في التعاطي مع مشروع السيد جيمس بيكر"، لكن الجزائر ذهبت بعيدا في محاولتها لإفشال ونسف مشروع الاتفاق الإطار، ذهبت إلى حد طرح خيار تقسيمي كما تعلمون خطير يهدد أساسا الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية برمتها ويشكل سابقة خطيرة بالنسبة للقارة الأفريقية قاطبة لأننا كما قلنا هنا في عدة مناسبات حول هذا الموضوع، موضوع تقسيم يطال عدة دول مهددة تماما كما هو مهدد المغرب بالبلقنة ونعرف هذه الدول واحدة، واحدة، سواء منها تلك الواقعة غرب أفريقيا أو في شمال أفريقيا أو في وسط أفريقيا أو في جنوبها، وهذا الطرح الذي ما تزال الجزائر تدافع عنه بعناد داخل الأمم المتحدة، يؤكد يوما بعد يوم نواياها المبيتة وأهدافها الحقيقية، مما عكسها على ما زعمه من تبينها حق تقرير المصير لما يسمى بالشعب الصحراوي.

وأود أن أبلغه السيد الرئيس - السادة المستشارين المحترمين أنه بالأمس قدمت الجزائر رسالة مكتوبة وموقعة لمندوبها الدائم للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن رسالة بلغة قوية تعارض فيها بشدة أي مبدأ من أي مستوى كان يتعلق بأي حل سياسي لقضية وحدتنا الترابية، ولكن أكثر من ذلك قدمت كتابة دفوعاتها عن التقسيم، الذي كانت منذ بضع أسابيع الجزائر تقول أن لا علاقة لها به ونحن الآن بصدد الرد كتابة على ما كتبه مندوب الجزائر لرئيس مجلس الأمن.

وفي جميع الأحوال فان حكومة صاحب الجلالة تؤكد أن الحل السياسي التفاوض يبقى هو الحل المنطقي والواقعي الوحيد من أجل التسوية النهائية لهذا النزاع المفتعل. والمغرب، الملتف وراء جلالة الملك محمد السادس نصره

الله، الضامن لوحدة التراب الوطني، عازم بكل إصرار على مواصلة صيانة مكتسباته الوطنية والدفاع عن مصالحه العليا المقدسة وعلي الدفع بمسلسل التنمية الجهوية لأقاليمنا الجنوبية المغربية إلى الإمام. شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ المستشار المحترم السيد المكي زيزي.

السيد المستشار المكي زيزي:

شكرا السيد الرئيس،

حقيقة على أنه الجواب متاع السيد الوزير كان في منتهى الروعة واللى بغينا نلح عليه وهو الوحدة الترابية لا تتجزأ من شمال المملكة إلى جنوبها ومن شرق... ولذا سنرجع للشق الثاني بحول الله من السؤال مستقبلا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن، حول استفادة أبناء المواطنين المغاربة بالخارج من المخيمات بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: عقا الغازي، محمد أبو سعود، سعيد أوخويا. فليتفضل الأستاذ عقا الغازي مشكورا لشرح السؤال.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين المحترمين،

كما يعلم الجميع أنه أبناء الجالية المغربية المتواجدين بالخارج، بعضهم يستفيدون في العطل الصيفية هنا ببلادهم، ولكن السؤال المطروح أبناء المغاربة المتواجدين آبائهم بالخارج وأولادهم هنا في المغرب لم يستفيدوا من العطل ولو أن هناك صندوق للتعويضات العائلية وبمشاركة مع الصندوق الضمان الاجتماعي للبلدان المتواجدة بهم هذه الجاليات، كيدفع هذه التعويضات، لذا أسأل السيد الوزير هل فعلا هناك تعويضات يستفيد منها المغرب ولم تستفد منها أفراد الجالية أبنائهم لا بالخارج ولا المتواجدين بالبلاد؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن للإجابة عن السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد عباس الفاسي، وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة المستشارين المحترمين، أشكر السادة المستشارين وعلى رأسهم السيد عقا على سؤاله وأنا أشاطره غيرته على الجالية المغربية بالخارج وعلى أبنائنا، أبناء الجالية، الذين يأتون بشوق كبير إلى وطنهم من أجل قضاء العطلة.

سؤالكم يتعلق بدور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمخيمات لأبناء جاليتنا في الخارج، هذا هو السؤال. فعلا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كان مكلفا بتهييء وتحضير المخيمات لأبناء جاليتنا في الخارج من سنة 71 إلى 1990، ثم بعد 1990 اللى بدأ يتكلف هي الوزارة المكلفة بالجالية المغربية في الخارج. ثم بعد ذلك الآن الجهة المختصة الوحيدة هي مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

إذن الصندوق الضمان الاجتماعي ليس من اختصاصه أن يحضر للمخيمات. ثانيا: عندما كان يحضر للمخيمات من 71 إلى 1990، منين كانت هذه الميزانية، أؤكد للأخ عقا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عمرو ما أخذ التعويضات العائلية باش يدير المخيمات، المخيمات كان كيديرها من ميزانية الصندوق، أما الودائع كلها التي تتعلق بالمعاشات والتعويضات العائلية إلى آخره، ما يمكن شاي نأخذها باش نديرو بها حاجة أخرى، شكرا السيد الرئيس والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للأستاذ عقا الغازي من اجل التعقيب.

السيد المستشار عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على التوضيح اللى فعلا.. أنا كنعرف بأنه كان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والكل يعرف الأهمية والخسارة اللى كان يخسر من الفلوس ديال العمال المهاجرين، وهذا العمل بينته لجنة التحقيق ديال مجلس المستشارين لما يسمى بـSOINS SANTE FRANCE وهذا غير فرنسا، لأن ما عرفت شاي اتفاقيات أخرى للبلدان الأخرى الاوروبية،

لذلك فعلا كان الصندوق لضمان الاجتماعي يعمل مجهودا آنذاك ومن بعد كانت وزارة فعلا وزارة محققة واليوم ما بقات وزارة والكل يقول أن مؤسسة الحسن الثاني هي اللى مكلفة بشؤون المهاجرين ككل، لا أعتقد أن مؤسسة الحسن الثاني عندها ميزانية كافية باش غادى تكلفنا بأولادنا في الخارج اللى خصنا ندير واحد المجهود كبير باش يجوا لبلادهم ويعرفوا بلادهم ويعرفوا شواطئ بلادهم وبلا ما يكون كيمشيو أو كيبقاو في البلدان اللى كيتواجد فيها واللى كتعطي لهم تسهيلات من هذه الصناديق أي صندوق ما يسمى بـ" التعويضات العائلية"

أو صندوق الضمان الاجتماعي ديال البلدان اللى كيتواجد بها واللى كتعطاهم كل التسهيلات، أتمنى وأعرف أن السيد الوزير سيتفق معي باش يتعمل واحد المجهود كبير من هذا

الباب لمشاركة أكثر في هذه العطل الصيفية لأبناء المغاربة المتواجدين بالخارج كما قلت وأبناء المغاربة اللى ما مشاوش للخارج، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم ننتقل للسؤال الموالي وهو موجه إلى السيد وزير التشغيل أيضا والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن حول انتشار ظاهرة التسول والتدابير المزمع اتخاذها من قبل الحكومة للحد منها للمستشارين المحترمين السادة: محمد خيير، محمد الأنصاري، محمد بن الشايب، عزيز الفيلالى، مصطفى الحديوي. فليتفضل الأستاذ محمد خيير.

السيد المستشار محمد خيير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الوزراء إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، سؤالنا اليوم حول ظاهرة التسول التي أصبحت ظاهرة خطيرة في بلادنا أنها تتطلب باش تحد منها والضرب على أيدي المتلاعبين والذين لهم حرفة في ظاهرة التسول، لأن واحد المجموعة من الناس جعلوها حرفة، تيمشيوا هما وعيالاتهم وأولادهم وكل يتفرق في شارع، إذا مشيتي... إذا وقفت في "أسطوب" تيجيوك 10 ديال الناس وكل داير من جهة،.مشيتي إلى المسجد كذلك، مشيتي إلى المقهى كذلك،مشيتي إلى البنك كذلك، جميع الأمور. أما بالنسبة للسواح، فحدث ولا حرج، السائح الابتزاز باش خصو يعطيهم الفلوس يتحشم بلادنا في هذه القضية ديال التسول.

لهذا الذى نطلبه من الحكومة هو باش تجعل حد لهذه الظاهرة ديال التسول، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن:

أشكر السادة المستشارين الذين وضعوا السؤال ولو دابا باش نذكر أنه التسول كحرفة هي كنسبة ضئيلة ماشي هي القاعدة، ونقول كذلك أن التسول عنده علاقة بالفقر، والفقر عنده علاقة بنسبة النمو.. إذن بالتنمية الاقتصادية بالاستثمار، بفرص الشغل.. إلى آخره، وهذه الحكومة بذلت مجهودا كبيرا في هذا الميدان هذا، باش أن 48٪ ديال الميزانيات منذ 98 تتوصل إلى 48 للقطاعات الاجتماعية. الحكومة وضعت مؤسسات وجلالة الملك نصره الله وضع مؤسسات لابد نذكر بها: مؤسسة الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.ز هذه كلها مؤسسات جديدة منذ 98، وأخيرا كاين لابد نذكر بمؤسسة التعاون الوطني.

كاينة استراتيجية عند الحكومة التي اتخذت سلسلة من التدابير الإجرائية تمكن السكان الفقراء من ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية لابد نذكر بها حتى تتدخل في محاربة الفقر: التربية الأساسية نسبة التمدرس ارتفعت، محو الأمية ما يمكن شاي فيها شى.. تنتهي في سنة محو الأمية ولكن عندنا مخطط من النهار.. في 98 كانت 51٪ حتى ب 52٪ الآن هبطت إلى 45٪، نتمنى في 2010 تهبط إلى 35٪ وفي 2020 تهبط إلى 20٪.

كاين إذن واحد المجهود، الصحة الأساسية الماء الصالح للشرب، الكهرباء، الطرق والمسالك القروية، السكن الاقتصادي هذه كلها اوراش تحارب الفقر، بعد ذلك لابد أن نتكلم على التغطية الصحية، المساعدة الصحية والتأمين الإجباري على الصحة، إصلاح نظام الحماية الاجتماعية وتوسيع شبكة السلامة الاجتماعية، نظام القروض الصغرى وبرامج الإدماج المهني والاقتصادي والاجتماعي..

كذلك كاين برامج لمحاربة التسول، كاين أولويات اجتماعية لثلاثة مشاريع مندمجة تتعلق بالتربية والصحة الأساسية وبرنامج الإنعاش الوطني، ويطبق هذا البرنامج ب 14 إقليم حيث يستهدف المجالات القروية الأكثر فقرا التي تشكل 43٪ من مجموع الساكنة المغرب، ثم كاين برنامج وطني لمحاربة التسول والإقصاء الاجتماعي، كانت مرحلة تجريبية في عدد مدن اللي ستصل إلى 17 عمالة وإقليم تمثل 10 جهات من المملكة، وكاينة المبادرة 20 - 20 تسمى مبادرة 20 - 20، تمت المصادقة على هذه المبادرة من طرف اللجنة الوزارية المكلفة بالتنسيق والمتابعة وتقييم برامج العمل الاجتماعي التي يرأسها السيد الوزير الأول والتي تهدف إلى تعميم ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية على فئات الاجتماعية التي تعيش أوضاعا اجتماعية واقتصادية صعبة من خلال تخصيص نسبة 20٪ من الميزانية العامة للدولة و20٪ من مساعدات الخارجية لتمويل هذه الخدمات.

هذا شيء مهم، وتجدر الإشارة إلى أن حجم تمويل هذه الخدمات الأساسية بلغ 18٪ بالنسبة للدولة و16٪ بالنسبة للمساعدات الخارجية، إذن كاين واحد المجهود كبير، أما فيما يتعلق... كاين كذلك الزكاة لابد نتكلم على الزكاة، المشروع موجود خصو يعاود تفعيله، فعلا أحسن وسيلة ديال التضامن ومحاربة التسول.

وأخيرا بالنسبة اللي تيأخذ التسول حرفة كاينة طبعا كذلك مسؤولية السلطات العمومية أساسية، وبذلك السادة العمال تيدير حملات لكن ماشي يومية ولكن موسمية تيدير حملات باش يقضيوا على الاحتراف، وشكرا السد الرئيس السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه لكم السيد الوزير ويتعلق...

(صوت من القاعة)

آه، عفوا تعقيب، تفضل، الأستاذ خيير، تفضل.

السيد المستشار محمد خيير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى الوضوح الذي أوضحتم لنا لجميع المشاكل في قضية التسول، ولكن رغم ذلك السيد الوزير راه التسول راها أصبحت ظاهرة لا يرضى بها أي مغربي، لأن كاين واحد العدد متاع اسمو باش خصنا نقضيو على هذه الظاهرة التسول، كاين الصندوق الوطني للتضامن، كاين دور العجزة، كاين الخيريات، كاين كما قلتم السيد الوزير قضية الزكاة، لهذا خصنا ندير جميع الأمور باش خصنا نقضيو على هذه الظاهرة ديال التسول، وراه ما غادي يرضى بها حتى واحد - السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ننتقل إلى السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن حول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع، الحبيب الزويكي، احمد البنا، إدريس راضي، عبد القادر نور الزين، عمر الجزولي.

يتفضل أحد السادة المستشارين لشرح مضمون السؤال مشكورا.

السيد المشتشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين، كما يعلم الجميع لقد أظهر وبوضوح تقرير لجنة التقصي الحقائق البرلمانية المنبثقة عن هذا المجلس الموقر وذلك حول وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن سوء التدبير والمراقبة كان وراء الأزمة التي يعرفها الصندوق وكذلك المصحات التابعة له، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما جاء في المشروع الحكومي حول التغطية الصحية الذي سيحمل الصندوق تغطية الأشخاص الخاضعين لنظام الضمان الاجتماعي، يبقى السؤال المطروح هو أولا: كيف يمكن لهذا الصندوق أن يكون طرفا وحكما في نفس الوقت؟ حكما بحيث سيكلف بتدبير التغطية الصحية، وطرفا عبر المصحات التابعة له التي تقدم وتنتج التطبيب والعلاج، أقول كيف يمكن أن يكون طرفا وحكما في نفس الوقت؟ إذ يجب الإسراع بإحداث وحدات صحية مستقلة استقلالا ماليا وماديا بدل إعطاء مهلة 3 سنوات بعد دخول قانون التغطية حيز التنفيذ، وذلك كما جاء في الفقرة الأولى والثانية من المادة 44 من مشروع القانون الذي يدرس حاليا بالبرلمان، هذا القانون الذي يعلم الجميع الذي ولد ناقصا إن لم نقل ميتا وبدون نصوص تطبيقية والذي جاءت به الحكومة في ظروف يعرفها الجميع.

ثانيا، أقول كيف يمكن لهذا الصندوق الغير المختص أصلا في تدبير ملفات التطبيب والعلاج أن يتحمل هاته النفقات الإضافية والمهام والمسؤولية الجديدة لتدبير التغطية الصحية في ظل التسيير الإداري والمالي الذي يعرفه الجميع؟ فالسؤال السيد الوزير المحترم هو عن ما هي الإجراءات العملية التي تقترحها الحكومة لوضع حد لهذا التسيير ولإهدار المال العام؟

وهل هناك مشروع لإعادة الهيكلة الإدارية والمالية للصندوق وتأهيله لتأدية مهامه في إطار مدونة التغطية الصحية المنتظر؟ هل لكم تصور جديد لوضع إطار قانوني واضح للمصحات السالف ذكرها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسد وزير التشغيل، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين أصحاب السؤال، في الواقع أنه تقرير لجنة التقصي المنبثقة عن مجلسكم الموقر لم ينزل كالصاعقة، لأنه في فحواه كان معروفا عند الجميع، كان معروفا وكان متوقعا، أقول أنه نشوف المستقبل ونأخذ دروس وعبرة من الماضي. أنا متفق معك السيد المستشار المحترم، كانت واحد الحالة سيئة وصفتموها خصنا نأخذ الآن العبرة، وبدينا في الإصلاح، وأقول بالنسبة للشق الأول من هذا السؤال المتعلق بتفعيل آليات إصلاح النظام الضمان الاجتماعي، وكذا تأهيل المؤسسة.

أولا: القرارات تتخذ بالإجماع ولا أحد يقاطع المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذا شيء إيجابي جدا، إذن صادق المجلس الإداري لصندوق الضمان الاجتماعي على الاستراتيجية العامة التي تبنتها الإدارة العامة والتي ترتكز على مراجعة ظهير 72، المتعلق بالنظام الاجتماعي، وراه مشى للأمانة العامة للحكومة في أبريل الماضي، إذن غادي يوصل قريبا للسلطة التشريعية، وضع الأسس للحفاظ على التوازن المالي منظم ومراجعة نسب الاشتراك وذلك تمشيا مع سياسة إعادة تأهيل المقاولة،

- تحديد برنامج تأهيل مؤسسات لفترة 2002 - 2005 والذي يتمحور حول تأمين التوازن المالي لفرع المعاشات.
- تمديد نظام الضمان الاجتماعي ليشمل فروعا جديدة.
- التأمين الإجباري على المرض وفئات تنمية جديدة.
- إعادة هيكلة المصحات وذلك باقتراح تقنين وضعيتها.

- لأن ما كاين حتى قانون تينظمها الآن، ووضع إطار ملائم لوضعيتها وفق المهام الجديدة الموكولة للصندوق، ويرتكز هذا المخطط الهادف إلى تأهيل المؤسسة وإعادة تنظيم مصالحها بما يكفل أسرع وأنجع الحاجيات للمستفيدين من خدماته عن الأولويات التالية:

- تحسين جودة الخدمات لفائدة الأجراء المؤمنين لهم والمشغلين المنخرطين من خلال إعادة هيكلة الصندوق وانتشار مصالحه وتحسين المنظومة المعلوماتية،

- مراجعة السياسة المتبعة في مجال تحصيل المستحقات وذلك لإعادة النظر في معالجة الديون مع وضع برنامج لتتبع حساب المنخرطين،

- تحديث وسائل التدبير الإداري وذلك باقتناء 1000 حاسوب لربط عمل المديريات والوكالات بالجهاز المركزي

- عقلنة وتحديث مهام التفتيش والانخراط بهدف إضفاء المهنية عليها، وذلك بدعم هذا الجهاز بعناصر ذات المؤهلات عالية.

- إصلاح التدبير، ينصب العمل في هذا المجال على تدارك التأخير الحاصل في مجال المحاسبة وضبط الحسابات بواسطة تفسير جاد ودقيق لكل الحسابات البنكية والإغلاق النهائي لحساب المتابعة، وكذا إحداث لجنة لفحص وضبط أكثر من 10.000 ملف في المعاشات.

بالنسبة الافتحاص السنوي المجلس الإداري هو الذي سيختار مكتب الاستيعاب ماشي مدير الصندوق، هذه حتى هي تسجلت بصفة نهائية.

بخصوص الشق الثاني من السؤال الخاص بالمصحات، فقد صادق المجلس الإداري بالإجماع على مخطط لإعادة هيكلتها وتحقيق توازنها المالي في أفق 2005 وذلك في إطار استراتيجية طبية عامة ويرتكز هذا المخطط على 12 إجراء منبثق من التشخيص الاستراتيجي الذي يتوزع على 4 محاور وهي:

- تقنين وتسوية الوضعية القانونية للمصحات ومراجعة دورها قصد الملاءمة مع النسيج الصحي للمملكة.

- إعادة تنظيم البنية القيادية للمصحات

- إعادة التنظيم الإيوائي والإداري والطبي للمصحات

- ملاءمة عدد المستخدمين مع مستوى نشاط المصحات

- إصلاح التعريفة والاتفاقية المبرمة والمنتوجات المقدمة في مجال العلاج.

أما بالنسبة للشق الثالث من السؤال حول كيف يمكن للصندوق أن يكون طرفا وحكما في نفس الوقت.. معكم حق، لذلك جاء الفصل 44 من مشروع قانون التغطية الصحية، هذا الفصل 44 يقول عدم الجمع بين تدبير هذا النظام وتدبير مؤسسات تقدم خدمات في مجال التشخيص أو العلاج والاستشفاء أو مؤسسات ترويض المعدات والآلات وأجهزة الترويض الطبي أوهما معا. فقد صادق المجلس الإداري على مبدأ تفويض تدبير المصحات وأوصى الإدارة العامة بالقيام بدراسة الجدوى من هذا الإجراء الذي من شأنه أن يفضي إلى ملاءمة هذا القانون.

وبالنسبة للشق الأخير من السؤال المتعلق بمؤهلات الصندوق الوطني، واش الصندوق الوطني يدير هذا"اللامو" أو تمشي مؤسسة أخرى اللي تديرها.. سأجيب، أولا القانون أمامكم غادي يجيبكم، غادي تقرروا في هذا الموضوع، اشنو بغيتوا، واش بغيتوا الضمان الاجتماعي وبغيتوشي حاجة جديدة، القانون هاهو في البرلمان،أمامكم، ولكن نحن نقول في الحكومة أنه علاش اخترنا، تنقترح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو الذي يعالج هذه التغطية الصحية أو بصفة خاصة التأمين الإجباري على الصحة، لأنه كاينة خبرة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عنده خبرة الهيكلة الإدارية للصندوق تساعده على أن يتكفل بهذا التعويض الجديد نظرا لتوفره على بنيات قائمة ولاسيما نظام التصريح بالجور، نظام تحصيل المستحقات، وجود فريق المراقبين والمفتشين، للحضور المكثف عبر التراب الوطني، 56 وكالة - شبكة المصحات التي يمكن أن تشكل مرجعا في مجال ضبط المصاريف، تجربة متراكمة في مجال المراقبة الطبية وفي مجال تسديد المصاريف الطبية في إطار الاتفاقية الثنائية تقول على أنه الآن أحسن حاجة هو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كانت عندنا وسائل ضخمة مالية باش ندير عاود صندوق جديد للتأمين الإجباري على الصحة تنعتقد أنه ماشي عملي الآن، كاين واحد الصندوق بأطره، وتجهيزاته ومعلومياته هو الآن للحكومة تقترح باش هو الذي يتكلف بهذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السيد المستشار للتعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير، وكما جاء في ردكم لقد راهن لا المجلس الإداري للمؤسسة ولا كذلك الوزارة والحكومة على تطهير المالية والحسابات ديال الصندوق وكذلك على تصفية مختلف الملفات العالقة بالصندوق وذلك عبر إحداث الآليات للمراقبة، لكن وقد عملنا ومنذ أيام فقط 3 أو 4 أيام على أن "لوديت" هي مكتب ديال الافتحاص خاص قد أشار أو لم يؤشر ولم يصادق على الحسابات المتعلقة بسنة 2000، وهذا ما يوضح وبجلاء على أن الصندوق لازال يعرف اختلالات كثيرة في تسييره وكذلك ضعف كبير في المراقبة المالية الداخلية للصندوق، هذا من جهة.

أما فيما يخص المصحات التابعة له فلا الأطر الطبية ولا كذلك الإداريون ولا المنخرطون بل وجميع المهتمين بالقطاع الصحي والاجتماعي ينتظرون ويتساءلون عن ذلك

كما سمعنا عن تفويض التسيير لهاته المصحات التي عددها 14 لربما سيفوض تسيير هذه المصحات لشركة أجنبية ربما فرنسية وهي "لاجنيرال دوسونطي" وهذا ما نعتبره مسا خطيرا باستقلالنا الاقتصادي الوطني، وكذلك نوع من النظرة الدنيا لأطرنا الطبية والإدارية الصحية المعروفة بكفاءتها، وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المني والتنمية الاجتماعية والتضامن:

بالنسبة لهذاك مكتب الافتحاص ماشي رفض، مازال يشتغل، وأنه كاينة سنوات ديال التعطال فيما يتعلق بالحسابات، ايه تندوز 4 سنين، 5 سنين، لذلك مازال ما كمل شاي أشغاله، باش يرفض لان كاين اختلال الآن 2000 مازال ما كملها ومنين غادي يكملها راه غادي يجي للمجلس الإداري.

فيما يتعلق بالمصحات اللي كاين الآن قانون المجلس الإداري هو الدراسة، مصير المصحات، المصحات فيها عجز 40 مليار سنتيم في السنة، لأنه ما... لأن خاوية، منين تجي التغطية الصحية.... آه التأمين الإجباري، غادي يمكن في الأصل بغاو يديرها للعمال، ولكن العمال ما عندهمشاي التعويض، لحد الآن ما عندهم شاي التأمين الإجباري على الصحة، لذلك الخواص هما اللى تيجيوا للمصحات الآن، كيبقاوا فارغين، الثلثين فارغين ديال الأسرة، ولذلك تتفسر 40 مليار وأسباب أخرى، قلنا ندير دراسة ونجيب الحلول، هذا اللى كاين الآن، ماكاين لا فرنسية ولا شركة ولا عدم الثقة في الأطباء المغاربة، احنا تنبغيوا الأطباء المغاربة واخوتنا وأعزاء علينا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسم المجلس أشكركم على مساهمتكم، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى وزارة الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة والى أول سؤال موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة حول قطاع السياحة للمستشار المحترم السيد محمد الحبيب الردعي، فليتفضل الأستاذ البردعي لشرح سؤاله مشكورا.

السيد المستشار محمد الحبيب البردعي:

شكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمين، إخواني المستشارين المحترمين،

كما تعلمون فقد تمكن قطاع السياحة ببلادنا بصفة عامة من تجاوز عدة أزمات ظرفية جلها ناتج عن اضطرابات خارجية، خارجة عن إدارة الجميع وذلك بفضل تضافر جهود السلطات الحكومية والمحلية بتعاون مع المهنيين، وتشكل اتفاقية الإطار التي أبرمتها الحكومة مع المهنيين قفزة نوعية في هذا القطاع وحققت عدة نتائج إيجابية لفائدته، ومن بين نتائج التي تحققت في ظل هذه الاتفاقية كل ما يتعلق بإشكالية العقار التي كانت مطروحة بحدة إلى جانب الاستثمارات التي يجلبنها القطاع عموما وكذا الوسائل المالية التي أصبحت توفرها ميزانية الدولة للمكتب الوطني للسياحة حتى يتمكن من القيام بأدواره الطلائعية في ميدان إنعاش السياحة المغربية، غير أن هذه المجهودات لابد أن تواكبها إجراءات إضافية ضرورية لم تقم الحكومة لحد الآن بتقديم أي تصور لها ومن جملتها:

1- مراجعة الجبايات المحلية التي نعلم كلنا مدى ثقل عبئها على مهنيي هذا القطاع، والتي لا تسير ما هو معمول به لدى الدول المنافسة.

2- تحويل المجموعات المهنية ذات النفع السياسي "أبريك" " إلى السياحى، إلى مراكز جهوية للسياحة ليتسنى لهم القيام بدور المخاطب الوحيد في هذا المجال بفضل تمثيليتهم لجميع الأطراف المعنية.

3- عدم إصدار القانون المتعلق بالملكية المشتركة ما يسمى"بلامسي ابروبييتير، الذي كان مفترضا أن يكون جاهزا قبل 30 يونيه.

4- عدم انعقاد المناظر الجهوية بين المهنيين والمسؤولين الحكوميين كما هو متفق عليه في اتفاقية الإطار.

لذا، فإننا نطلب من سيادتكم توضيح ما تنوى الوزارة القيام به لتطبيق الالتزامات المذكورة باتفاقية الإطار والتي لازالت عالقة لحد الآن، ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية للإجابة على السؤال فليتفضل.

السيد فتح الله ولعلو، وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

وأنا أشكر السيد المستشار المحترم. أولا أريد أن أقول بأنني وبطبيعة الحال تابعت باهتمام تعليقه، تعليقه يختلف تماما على السؤال المطروح أمامي والمتعلق بآثار نتائج 11 شتنبر على الوضع السياحي، فما نعرف شاي تماما يغني تعليقكم يختلف على السؤال، ولكن أنا نمشي معكم في تعليقكم، ولكن خصنا العلاقات مع بين البرلمان والحكومة يبقى نوع من الاحترام بطبيعة الحال ديال الأشياء، فمن المؤكد وأنا متفق معكم بأنه اتفاقية الإطار هي قفزة نوعية وهي تفرض بطبيعة الحال الالتزامات من طرف الحكومة وكذلك الالتزامات من طرف الفاعلين الاقتصاديين في هذا القطاع.

لا أخيفكم وبكل تواضع، الحكومة قامت بكثير من الأشياء ففي المجال ديال الاستثمار تعلمون كذلك القرارات التي اتخذت على المستوى العقاري، على المستوى

الضريبي، وعلى المستوى الحفيزي، وانتم تعلمون بأنه حتى في هذا اليومين، الا احنا غادي نعيش، العروض الآن توجهت بالنسبة للمناطق السياحية الجديدة دوليا، كذلك تعلمون بأنه مثلا مدينة مراكش من الناحية الاستثمارية الأشياء تتقدم كما هو الحال كذلك بالنسبة لمنطقة أكادير أو مدينة أكادير أو بالنسبة لمشروع تغازوت الذي ستعرفون عليه عدد الأشياء..

اعتقد بأنه كذلك من ناحية الترويج والدعاية بأنه ميزانية المكتب الوطني للسياحة تضاعفت وهذا شيء بطبيعة الحال لم يكن من قبل وكذلك من حيث التكوين، استراتيجية التكوين تقدمنا فيها ومعنى هذا أنه بصفة عامة تصورنا ديال 2010 احنا غاديين فيه بإرادة بتفاؤل وبالرغم من كل العقبات اللي تتجي خاصة وهنا نرجع لكلامكم بالأساس من خارج بلادنا خاصة بعد أحداث 11 شتنبر، ومن بعد 11 شتنبر من المؤكد وقع انخفاض في بلادنا أقل من بلدان أخرى، ولكن نعرف بأنه الآن السياحة في العالم كله تواجه تحديات كبيرة، مع ذلك صورة البلاد بقيت لا بأس بها، ومع ذلك يمكن أن نقول بأننا عندنا قدرة لمواجهة هذه التحديات.

على أي حال احنا نتقدم بخطوات مهمة جدا، وما نريد كذلك هو أن الفاعلين الاقتصاديين كذلك يأخذو بعين الاعتبار الالتزامات التي اتخذوها بتوقيعهم وسواء في مجال الاستثمار أو في مجال تحسين الجودة أو في مجال تحريك السياسة الادعائية الخاصة بجهتهم أو في مجال كذلك تكوين الأطر، فإذا أتقدمنا لا من جهة الحكومة ولا من جهة الفاعلين الاقتصاديين العاملين في هذا القطاع فيمكن أن نقول بأن الرهان الذي قرر بالنسبة ل 2010 سنصل إليه إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل... آه هناك تعقيب للمستشار المحترم

السيد المستشار محمد الحبيب البردعي:

هو كتذكير فقط، للطلب الذي أوجهه للسيد معالي الوزير وهو فيما يتعلق بالمكتب الوطني للسياحة راه ما يكفي شاي أنه يتحول من "الكريت" ونعطيوه اسم آخر، الذي أطلبه من السيد الوزير وهو يعطي إمكانيات باش يمكن يقوم بدوره بواحد طريقة اللي هي إيجابية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه لكم السيد وزهر الاقتصاد والمالية ويتعلق بعملة الأورو للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف استمبولي، حسن أوتلغيست، اعمارة الحاج اعمارة، عبد الله أبو زيد، شامي الاربعين، والطاهر الفيلالي. الكلمة للأستاذ رئيس الفريق.

السيد المستشار رئيس الفريق:

السيد الرئيس

الظروف قاهرة حالت دون حضور السادة المستشارين لطرح السؤال، نلتمس منكم تأجيل السؤال إلى الجلسة الموالية مع تسجيل اعتذارنا للسيد الرئيس، السادة المستشارين والسيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

يؤجل السؤال طبقا للقانون، وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه لكم السيد الوزير أيضا والمتعلق بالوضعية الإدارية للمهندسين الملحقين بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، للمستشار المحترم السيد محمد أوشطو، فليتفضل الأستاذ أوشطو لشرح سؤاله.

السيد المستشار محمد أوشطو:

شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير، السادة المستشارين، السؤال يتعلق بطلب التدخل لتسوية وضعية الإدارية للمهندسين الملحقين بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

السيد الوزير، في إطار الترقية الداخلية لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي لوحظ أن مجموعة من المهندسين استوفوا الشروط القانونية التي تخول لهم المرور إلى إطار مهندس رئيسي ذلك عن سنة 1999، إلا أن المراقبين الماليين للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، رفضوا التأشير على هذه القرارات المجسدة لترقية هؤلاء المعنيين والتي وجهت لهم عدة مرات منذ سنة 2000 حيث سردوا في بداية الأمر ضرورة تعزيز هذه الحالات بجدول مفصل لحصص الترقي مصادق عليه من طرف مديرية الميزانية التابعة لوزارة المالية..

لكنه ما فتئوا أن تراجعوا عن هذا الشرط مع إبعاد ملفات الترقية الخاصة بالمهندسين الملحقين، حيث أمرت إدارة هذه المكاتب بعدم إدراج أسماء الموظفين الملحقين ضمن لائحة المستخدمين المتوفين لشروط للترقية الاستثنائية، إذ ألح هؤلاء المراقبون على أنهم لن يؤشروا على لوائح الملحقين وقرارات ترقيتهم ضاربين بعرض الحائط النظام المؤقت الجاري به العمل بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي منذ سنة 1975، حيث ينص فصله الأول على أن مقتضيات هذا القانون تسرى على جميع المستخدمين بما فيهم الملحقين، كما يوضح الفصلان 54و55 وبجلاء أحقية الملحقين في الاستفادة من كافة الامتيازات المخولة للمستخدمين بما فيها الترقية.

وأمام هذه الوضعية التي سلب فيها المهندسين الملحقين حقهم في الترقية ومكتسبات يضمنها لهم القانون المعمول به منذ سنة 75، أطلب منكم السيد الوزير دراسة هذا الأمر بكل جدية وتصحيح هذا الخلل وعدم حرمان هذه الفئة من حقوقها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

شكرا السيد الرئيس. أشكر السيد المستشار المحترم والذي أعطاني الفرصة باش نعطى بعض التوضيحات، من المؤكد أنه، كما قال، بأنه المراقبين الماليين من قبل، أقول من قبل، كانوا يؤشرون على قارارات ترقية الملحقين بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بناء على واحد الفصلين وهما الفصلين 54 و55 من النظام المؤقت لمستخدمي هذه المؤسسات التي تنص على أحقية كافة المستخدمين في الاستفادة من الامتيازات المخولة لهم قانونيا، ولكن من بعد تبين ضرورة مراعاة مقتضيات الفصل 47 من قانون الوظيفة العمومية الذي يعتبر الموظف في وضعية إلحاق إذا كان خارجا عن سلكه الأصلي مع بقائه تابعا لهذا السلك ومتمتعا فيه بجميع حقوقه في الترقية والتقاعد. واعتبارا لذلك لا يمكن للموظف الملحق أن يطالب بحقه في الترقية في الرتبة والدرجة إلا إذا توصلت المؤسسة المشغلة بنسخة من المرسوم القاضي بترقيته في إدارته الأصلية.

ولكن نظرا للوضعية التي نتجت عن استفادة الموظفين الملحقين لدى لمؤسسات العمومية في القطاع الفلاحي مثلا ديال المراكز الجهوية للاستثمار الفلاحي أو مراكز الاشغال أو كذلك المعهد الوطني للبحث الزراعي أو كذلك المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني أو كذلك معهد الحسن الثاني والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس هذو كلهم الترقية إما عن طريق الاختيار أو امتحان الكفاءة المهنية على غرار المستخدمين النظاميين لهذه الأخيرة، إذن نظرا لهذه الوضعية فلقد تم التوصل إلى الحل التالي:

1- احتفاظ الموظفين الملحقين حاليا بالوضعية المكتسبة لدى المؤسسات والاستمرار في الترقي بها على غرار مستخدميها إلى حين إحالتهم على التقاعد أو إنهاء إلحاقهم.

2- التنصيص في الأنظمة الأساسية الخاصة بهذه المؤسسات صراحة على استمرار الموظفين الذين سيتم إلحاقهم مستقبلا لدى للمؤسسات في الترقية في الرتبة والدرجة بإدارتهم الأصلية وكذا المشاركة في امتحانات الكفاءات المهنية أو مباريات التي تنظمها هذه الإدارة.

لذلك إذن توصلنا لهذا الحل باش نتغلب على الإشكالية اللى طرح السيد المستشار المحترم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي وهو متعلق بالموارد المالية للغرف للمستشارين المحترمين السادة: احمد المالكي، أبو لحسن بن ليحيى، احمد البنا، إدريس الراضي، محمد عذاب الزغاري، عبد القادر نور الزين، واحمد أمهال. فليتفضل الأستاذ المالكي لشرح السؤال.

السيد المستشار احمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين،

كما تعلمون فإن غرف التجارة والصناعة والخدمات تستقي مواردها من العشر الإضافي لضريبة الباطانطا التي تتقاسمها مع غرف الصناعة التقليدية، غير أن هذه الموارد بدأت تعرف تقلصا خطيرا أصبح معه من المستحيل القيام بالمهمة المنوطة بالغرف، أي تمثيل قطاعات التجارة والصناعة والخدمات وتنشيط الاقتصاد المحلى والوطني. ومما يزيد الأمر صعوبة هو أن غرف التجارة والصناعة والخدمات لا تتوصل باعتماداتها المالية إلا بنسبة قليلة وبشكل متأخر ولا تتعدى هذه النسبة في الغالب نصف ميزانيتها، مما يجعل تنفيذ أية استراتيجية أو برامج عمل من ضرب المستحيل.

السيد الوزير المحترم، إن الوضع أصبح لا يطاق داخل مؤسسات مطالبة بأن تلعب دورا طلائعيا في ترشيد الاقتصاد المحلي والوطني، والتي تجد نفسها عاجزة حتى عن أداء مصاريفها الضرورية وأجور أطرها وموظفيها.

السيد الوزير المحترم، فطالما طالبت الغرف الخاصة عبر لقاءاتها مع أعضاء الحكومة بضرورة إيجاد حل لهذا المشكل الذي أصبح معه مستقبل هذه المؤسسات العمومية في خطر، واعتبارا لما سبق فإن فريق الاتحاد الدستوري يطالبكم بضرورة اتخاذ تدابير استعجالية لوضع حد لهذا العجز وهذه التأخيرات في تحسين ميزانية غرفة التجارة والصناعة والخدمات وذلك في انتظار إيجاد حل بنيوى لمشكل مواردها المالية. إن إبقاء الغرف على هذا الوضع يحرم بلادنا من مؤسسات ذات دور مهم في بناء المغرب الحديث، كما يريدها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

أشكر السيد الرئيس، والسادة المستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا السؤال وفي نفس الوقت أقول بأنني أجبت عليه عدة مرات، ولكن أتفهم إلحاح السادة المستشارين في هذا المجلس المحترم اللى طرحوه نظرا من المؤكد للضائقات المالية التي تتواجد عليها الجماعات المهنية، فتتعرفو بأن هذه الجماعات لاديال التجارة والصناعة والخدمات وهي 29 ولا ديال الصناعة التقليدية 25 أو الصيد البحري، تستفيد من بعض المداخيل ومداخيلها بالأساس 99٪ تتجي من العشر الإضافي المفروض على

الضريبة التجارية، اعتبارا لمقتضيات القانونية التي تعرفون، فالغرف التجارية تحصل على 63٪ والغرف ديال الصناعة التقليدية 31٪ وغرف الصيد البحري على 6٪ وإذا بغينا نعطيو بعض الأرقام فعام 2001 المداخيل اللي كانت خاصة بهذه الغرف وصلت إلى 127 مليون درهم وفي عام 2002 ستصل إلى 132 مليون درهم. الآن من المؤكد أن هناك صعوبات مالية، ولكن خصنا نتفهم لماذا ونعمل بطبيعة الحال للمستقبل. الدولة يجب أن تعمل على إيجاد الحلول لهذه المشاكل أولا لأنه المداخيل المدرجة في الميزانية هي دائما مداخيل متوقعة ولا تعني بالضرورة بأنها مداخيل فعليه لأنه المداخيل الفعلية تكون مرتبطة بالظرفية كذلك الاقتصادية، ومختلف في كثير من الأحيان عن التوقعات، فبصفة عامة في هذه السنوات الأخيرة المداخيل الحقيقية كونت 85٪ بالنسبة للمداخيل المتوقعة.

ثانيا: العكس الاعتمادات المفتوحة هي تمثل الشق الأقصى الذي لا ينبغي تجاوزه من طرف.. عند الصرف هذه الاعتمادات وخاصة منين ما يتوقع شاي تحصيل جميع المداخيل المتوقعة، على أي حال بغض النظر على هذه الصعوبات فمن المؤكد بأنه تأهيل هذه المؤسسات أصبح يفرض نفسه باش تلعب الدور الذي يجب أن تلعبه في الدفع بالتنمية الاقتصادية في الأقاليم التي هي مرتبطة بها، وفي هذا الإطار هذا بغيت نقول بأنه الوزارة المكلفة بالمالية بتعاون بطبيعة الحال مع الوزارة الوصية وهي وزارة الصناعة والتجارة وهيأت واحد الوكالة ديال المداخيل لفائدة هذه الغرف في غشت 2000 بهدف تمكينها من استخلاص موارد ذاتية بأنشطة هذه المؤسسات.

وأعتقد كذلك بأنه اعتبارا للرسالة الملكية السامية الموجهة للسيد الوزير الأول حول التدبير اللامتمركز، تطبيق هذه الرسالة سيفرض تقريبا بأن نعمل، بأنها الدولة بمكوناتها حكومة وبرلمانا باش نفكر في واحد التغيير معمق لإبراز كل الصعوبات التي تواجه الغرف باش يمكن لها تلعب الدور الكامل متاعها في هذا التوجه الجهوي واللامتمركز متعلق بالاستثمارات، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذ البنا

السيد المستشار البنا احمد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، حقيقة أن الرد ديالكم آ السيد الوزير هو رد منطقي ومعقول ومبنى على أرقام إلا أنه الحالة التي تعيشها المؤسسات الدستورية والتي هي نعتبرها هي التي تساهم في تسيير الاقتصاد الوطني جهويا ووطنيا وهي اللي المشرع جعل منها أنها تمثل هذا القطاع هذا.

كان بودنا السيد الوزير في ردكم أنكم تشمل غرف تعتبر تمثل 50٪ من قاطنة هذا الوطن العزيز، هي غرف الفلاحة، ففي ردكم حسب في تصور الحكومة أنها ستعمل.. وزارة الصناعة والصيد البحري من أجل إيجاد حلول لمؤسسات غرف الصناعية التقليدية وغرف التجارة والصناعة والصيد البحري، إلا أنكم استثنيتم الغرف الفلاحية، علما أن الغرف الفلاحية لحد الساعة هي تمول من طرف إمدادات من وزارة الفلاحة، فما نصيب هذه الغرف أو ما تذبنها؟ بحيث لا يعقل أننا نوجد غرف فلاحية ميزانيتها لم تفت 30 مليون سنتيم، تمثل ولاية، تمثل 50٪ من المواطنين، تمثل العالم القروي وهي اللى الآن وفي إطار مواجهة العولمة هي اللى خصها تلعب الدور باش تشجع الفلاح، وباش توعي الفلاح، من أجل الإنتاج الجيد، ولكن لحد الساعة لا الحكومة السابقة ولا حكومتكم التي تنادي أنها جابت إصلاح وجابت اقتراحات، فيما يخص هذا القطاع كيبان لنا أنكم متناسيينه ومتجاهلينه، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المالية والاقتصاد والخوصصة والسياحة:

أنا ما كنت شاي، ماشي كان من الضرورة باش نقوم بالتعقيب ولكن فقط لأذكر السيد المستشار المحترم بأنني ما تحدثت شاي على الغرف الفلاحية لان السؤال الذي وجه إلي يتعلق بغرف التجارة والصناعة والخدمات فقط. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وأشكركم باسم المجلس على مساهمتكم. وننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة حول وضعية قطاع الحمامات للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الشرقاوي، عمر المكدر، بوسلهام بيتا، عبد الحميد بنعلوش. وسيتولى الإجابة عن هذا السؤال الأستاذ محمد بوزبع وزير العلاقات مع البرلمان، فليتفضل الأستاذ الشرقاوي لشرح السؤال المتعلق بالحمامات...آه قطاع الحمامات.

السيد المستشار عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد معالي الوزير المحترم، إخواني المستشارين المحترمين،

سؤال مهم جدا يتعلق وضعية الحمامات، أرباب الحمامان في الوقت اللى كانت الشركة "لاريت" الشركة المغربية هي المسؤولة على وضعية الماء والكهرباء كانوا أرباب الحمامات ينتظرون التخفيض من الماء من أثمنة الماء والكهرباء، مع كل أسف جاءت شركة أجنبية إسبانيا

دخلت إلى بلادنا باش بدأت، احنا كنا ننتظر شيء فصدق شيء، بدأت بالزيادة في الماء وهذه الزيادة التي زادتها في الماء تقريبا 50٪، ماهي 5، ماهي 10٪، تقريبا النصف بالنصف، إذا جئنا نشوف الحمامات، أشنو تيبيعوا داخل الحمامات للزبناء، الماء طايب، الماء تيجيها في الكونتور، يعني محكوم بالتر وبالمتر المكعب، "المترالكوب" وماتيكفيش أننا نتوضو أنديو عليه واحد الواجب ديال العواد اللى هو تقريبا ما يزيد ما بين 500 و600 درهم للطون اللى تيجي يوميا أو أكثر..

فزيادة على الحمام التقليدي اللى كنا ما تنعرف شاي يعني ضريبة "اللجيير"، "تيفيا"، لاباطانطا"، أصبح حتي هو من هؤلاء الناس آللى تيأديو هذه الواجبات، فكيف يعقل أن شركة ريضال الاسبانية التي جاء إلى بلادنا ووحاجتنا تقريبا ما يزيد 50٪، وماشي غير على الحمامات فقط، على جميع المواطنين، تنعرف أن الديور اللى فيهم الطبقات ضعيفة الآن حلايا الماكين ديالهم مابقي شاي عندهم لاديال الماء ولا اديال الضوء، لأن ماجبرو شاي باش يخلصو هذا الماء والضوء، ولاو تينقل الماء من عند الناس اللى عندهم الماء اللى مسك عليهم الله أو تيجيبهم في البوطات، لماذا؟ لان "ريضال" إذا لم تؤد الواجب تتجي كيديك المكانة ويخليك عطشان لا أنت ولا أوليدات اللى عندك في الدار، مع أن الطبقة اللى هي ضعيفة كلها بأوليداتها.

السيد الوزير المحترم، يعرف قطاع الحمامات أوضاعا مزرية بسبب التعديد من المشاكل كارتفاع فاتورات الماء التي أصبحت تعرف زيادة مهولة خاصة بعد بدء شركة "ريضال" عملها بالمغرب، من النهار جاءتنا هذه الشركة للمغرب واحنا غاديين للوراء.. وبقينا بلا ماء، بعد بدء شركة "ريضال" عملها بالمغرب التي رفعت نسبة فاتورات الماء ب 50٪، هذه قلتكم من قبل يا معالي الوزير - معللة ذلك بارتفاع تكاليف التطهير، الله ياودى، اسم التطهير هذا، واش احنا المياه اللى تخرج من الحمامات يعني واحد العدد كثير ديال الماء يتخرج، احنا اللى تنطهر القوادس، احنا اللى تنغسلهم، لأن ماؤنا تيمشي يوميا بواحد العدد كثير، هذا في الوقت الذي كان فيه أرباب هذا القطاع يطالبون بتخفيض هذه النسبة لعلهم يجدوا مخرجا لضائقتهم المالية، ونحيطكم علما - السيد الوزير- أن العديد من الحمامات قد أفلست وأؤكد لكم قد أفلست والباقي على حافة الإفلاس إن لم تتدخل الوزارة لمعالجة هذا الأمر عن طريق إعادة النظر في هذه الزيادات.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم ماه ي الإجراءات التي تتخذوها وزارتكم للنهوض بهذا القطاع؟ ونطلب منكم يا معالي الوزير، هذا الملف باش تسهر عليه وباش تراقبوه مزيان وتقراوه لنا مزيان وتدرسوه لنا مزيان لان بحال اللى تيقولوا باللغة الدارجة "الموس راه وصل للعظم" وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال. فليتفضل.

السيدالوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة):

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

شكرا للسيد المستشار المحترم، في الواقع هذا الموضوع يطرح بكيفية جذرية أسعار الماء الصالح للشرب، وبالمناسبة سأعطى بعض الإيضاحات فيما يخص كيفية تحديد هذه الأسعار، تحدد من طرف الإدارة بعد دراستها والمصادقة عليها من طرف لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات باستثناء الأسعار المطبقة من طرف الشركات التي تم تفويض هذا القطاع إليها، ويتعلق الأمر بكل من مدن الدار البيضاء - الرباط - طنجة - وتطوان، وتحدد الأسعار في هذه المدن طبقا لمقتضيات دفتر التحملات المتفق عليه بين هذه الشركات والمجموعات الحضرية المعنية.

ويجب التذكير على أن التركيبة الحالية لتسعرة الماء تميز 3 أنواع من الاستعمالات: المنزلي والصناعي والتفضيلي. وتأخذ لجنة الأسعار المشتركة بين الوزارات في دراستها لمستوى أسعارها للاستعمالات بعين الاعتبار وقعها على المستهلكين باعتبار الفئة التي ينتمون إليها، وهكذا يباع الماء الصالح للشرب المستعمل من طرف الحمامات بسعر تفضيلي إذ لا يتعدى معدله على الصعيد الوطني 50,4 درهم للتر المكعب في حين يفوق معدل تسعرة الشطر الرابع للاستهلاك المنزلي 25,7 درهم للتر المكعب، وتجدر الإشارة أن السعر التفضيلي الذي يباع به الماء الصالح للشرب المستعمل من طرف الحمامات لا يتعدى ثمن التكلفة لهذه المادة الحيوية والذي يقارب معدل ثمن الشطر الثاني للاستهلاك المنزلي أي 50,5 درهم للتر المكعب.

أما ما يتعلق بالتدابير المستقبلية كما قال السيد المستشار وتساءل التي ستتخذ في هذا القطاع، فإن وزارة الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية منكبة حاليا بشراكة مع الوزارات المعنية على تهييء دراسة شاملة لتسعرة الماء الصالح للشرب والتطهير السائل، وقد تم تكليف مكتب خبرة لإنجازها منذ أوائل شهر يونيو 2001، ومن أهداف هذه الدراسة توضيح الرؤيا لكل الفاعلين في هذا القطاع من أجل إيجاد نظام لتعرفة جديدة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة كخصوصيات وحاجيات المستهلكين لهذه المادة وندرتها والتدبير المفوض

والحالة المالية للوكالات.. ومن المتوقع أن تصدر النتائج الأولية لهذه الدراسة في الشهور القليلة القادمة.

لكن فيما يتعلق بالحالة الخاصة الذي تفضل السيد المستشار وطرحها والأمر يتعلق هنا بوكالات أو شركة "ريضال"، فالوزارة مستعدة للانكباب على دراسة ما طرحه السيد المستشار لمحاولة إيجاد حلول مناسبة لها في إطار العقدة، لأن هناك عقدة كما أشرت تربط بين هذه الشركة وبين المجموعة الحضرية التي تشكلها عدد من الجماعات في هذا الإقليم في إطار العقدة التي تربط هذه الأخيرة مع الجماعة الحضرية، وفي إطار التفاهم كذلك الضروري لوضعية قطاع الحمامات التقليدية، لإيجاد الحلول المناسبة حالما تتوفر لديها المعطيات التي تفضل السادة المستشارون، بإثارتها في عدد من التدخلات والسيد الوزير منكب على هذا الملف، على أساس أن هناك اتصال مع هاته الشركة للوصول إلى حلول مناسبة تراعي ما تتعامل بع القطاعات الأخرى من الدولة فيما يخص تسعرة الماء الصالح للشرب على أساس السعر التفضيلي مع المؤسسات التي من أمثالها ما تكلم عليه السيد المستشار المحترم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب عن الجواب للمستشار المحترم الاستاذ عبدالرحيم الشرقاوي.

السيد المستشار عبدالرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس،

في الواقع معالي الوزير جاوبنا بكيفية معقولة، وفرحنا لما قال غادي تكون واحد البحث في نطاق الحمامات على الثمن الحالي إلى كاين أوشي حلول، نتمنى إن شاء الله، انما مع الأسف يا معالي الوزير سمعنا من عندكم أعطيتمونا واحد توضيحات ديال الماء يعنى "TRANCHE" الأول و TRANCHE الثاني وTRANCHE الثالث، يعنى الطرونش الأول بثمن والثاني بثمن والثالث بثمن، الناس اللى في المنزل يعني دار فيها 3 ت 4 ديال سكان، كلهم تبارك الله تيصبنو حويجاتهم بالماء لان يوميا خصهم يصبن الحويجات لوليداتهم، إذن الطرونش الأول أو الثاني أو الثالث ضروري غادي يأديوه، ويكون في علمكم يا معالي الوزير راه كاين الدار اللى جاءتها 3000 درهم 4000 درهم..

فاين عمر الماء لما كانت عند شركة ديال "لاريض" كنا كنأديو هذه الوجبات هذو لهم؟ كيف يعقل أن جاءتهم 3000 أو 4000 درهم؟ ما أدوهاش هزوا لهم المكانة.. وهذا شيء كاين آمعالي الوزير يعني كاين في الواقع ديالو، أن دابا 3000 درهم صعيبة باش يأديوها، الناس مساكين ساكنين 3 - 4 المنزل ناضو حيدولهم المكانة وخليوهم كيسقيو الماء من عند الجيران الآن حلايا يامعالي الوزير، يعني "ريضال" تكرفست عليهم كثيرا جدا.

سمعنا من عندكم آمعالي الوزير قلتم على أنه الطريفة ديال الحمامات 4,70 معالي الوزير لا 5,90 ماشي الطريفة ديال الحمامات 4,70 يعني درهم و10 سنتيم اللى غلطيتو فيها، معالي الوزير: الحمام بحال اللي سبق لي قلت لكم كيبيع الماء سخون، كاين الحمام اللى كيأدي 20.000 درهم ديال الماء شهريا 20.000 درهم شهريا 50٪ ديال الزيادة تتولي ب 30.000 درهم هذه ديال الماء فقط لا غير، وإذا كان يستهلك 30.000 درهم ديال الماء كيولي تيستهلك 45.000 درهم يعني بزاف هذه الزيادة هذه، وتيقول على انهم تيطهروت لنا القواديس ديالنا،احنا تنطهرروهم، احنا الماء ديالنا اللى يتخرج يوميا صباح وعشية تيخرج باش تيطهر القوادس..

تنعاود نطلب منكم معالي الوزير الله يجازيكم بخير لان ملف الحمامات راه أنا شخصيا تنعرف بأنه الحمامات راه تقريبا ما بين 5 حتى 10 في المائة سدوا حماماتهم، لأنهم ما جبروشاي باش يأدي ذاك الواجبات، جاءت وادات الماكنة وبقاوا الله كريم.. أرجوكم معالي الوزير ايلا ما تنظروا في هذا الملف ديال الحمامات وعلى الصعيد الوطني وتنظروا حتى في المواطنين الطبقة الصغيرة اللى يعني هذا الماء راه كثير عليها من طرف (ريضال) وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيب، فليتفضل.

السيد وزير:

أعتقدها بأن السيد المستشار الأرقام التي أعطيناها هي أرقام رسمية، ولكن لماذا وقع التدرج فيما يخص الأثمان والتسعرة وارتباطها بالاستهلاك، لأن ما ننساو شاي بأنه كاين تبذير في استعمال الماء في بلادنا، وأننا خصنا نأمنوا بأن البلاد موقعنا الآن كاين شح فيما يخص المياه، وأنه لابد من العناية بالماء، يعنى بحيث إيلا ما عملنا شاي الآن مجهود فيما يخص يعني التقليل من الاستهلاك والترشيد لاستهلاك الماء، يعني التقليل من الاستهلاك وترشيد استهلاك الماء، معنى أن تنجنو على أجيالنا المقبلة، على أولادنا.

يخص يكون الناس... لماذا الأثمان تتصاعد، باش الناس تعمل ما أمكن في جهدها باش يمكن لها تقلل من الاستهلاك وباش يمكن لها ما تبذرشاي في اسعمال الماء، وفعلا يعني تنعرف احنا مظاهر التبذير، هذا شيء راه كاين إعلانات متلفزة يوميا باش تدفع الناس على أنه يحافظوا على هذه المادة الحيوية التي هي أصل الحياة.

ولكن بالنسبة للأشياء الأخرى التي خرجها السيد المستشار المحترم يعني أنا قلت لكم بأنه هذا المشكل كان

الموضوع نقاش من بعدما وقع ردود الفعل في عدد من مناطق المغرب اللى فيها هذه الوكالات اللي هي تفوتت، فعلا كان نقاش كبير على هذا الملف، المجلس الحكومي وأنه كاين اللجنة اللى هي مختصة واللي هي تابعة للسيد وزير الاقتصاد الاجتماعي، يعني بحيث منكبة على دراسة هذا الأمر، وكما قلت لكم بأن كاينة دراسة الآن متكاملة باش يمكن لنا نشوف.. نراجع هذه التسعرة كلها وكيفية ضبطها ديال الماء، لأنه مادة حيوية وأنه في القريب كما قلت لكم سوف تهيأ هذه الدراسة لأن كما قلتم لابد من أن تكون هناك دراسة علمية معمقة باش يمكن لنا نضبط هذه القضية ديال التسعرة ديال الماء سواء تعلق الأمر بالحمامات أو بغيرها أو بالبيوت أو بالمنازل لأن هذه مادة اللي خصنا كلنا نعمل جهدنا باش نحافظ عليها، لأنه كما قال الله تعالى يعني بحيث"وجعلنا من الماء كل شيء حي". شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد النقل والملاحة التجارية حول الرجوع بالفارغ للمستشارين المحترمين السيدين: أبو الفرج وجمال بن ربيعة. فليتفضل الأستاذ المحترم لشرح سؤاله.

السيد المستشار أبو الفرج:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس. السادة الوزراء،

مما لاشك فيه أن النقل الطرقي وعلى الخصوص نقل البضائع الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني إن لم نقل القلب النابض لكل نقلة اقتصادية، لكن الملاحظ السيد الوزير أن هذا القطاع على الرغم من المكانة التي يحتلها لازال يتخبط في مشاكل عديدة سنعمل على توضيح واحد من أهمها وهو مشكلة الرجوع بالفارغ، حيث لازال النقالة وذوي الحقوق لم يتوصلوا بمستحقاتهم أو علي الأقل معرفة ما بذمة المكتب الوطني للنقل لكل مستحق على حدة، لكن الغريب في الأمر أن أصحاب القطاع يتوصلون برسائل أو عقد بعض الاجتماعات محاولة لتهدئتهم، لكن الواقع هو أن عدة شركات وأشخاص معنويين أصحاب القطاع إما افلسوا أو في الطريق إلى الإفلاس، ومن بين الأعذار التي يقدمها المكتب الوطني للنقل هو أن المشكل مطروح على وزارة المالية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير عن مآل هذه الشكايات المتكررة التي يتم بعثها من قبل المهنيين؟

وما هي التدابير التي اتخذتموها حيال هذا المشكل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير النقل والملاحة التجارية للإجابة عن السؤال، فليتفضل.

السيد عبد السلام زنيبد، وزير النقل والملاحة التجارية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

أولا أتوجه بالشكر الجزيل لصاحبي السؤال وأريد فقط أن أذكر السادة المستشارين المحترمين أن هذا الصندوق أحدث في بداية الخمسينات وذلك من أجل تعويض أصحاب الشاحنات على العمليات التي تنجز عمليات النقل في اتجاه المراكز لا يوجد فيها الشحن عند رجوع الشاحنات إلى مقر انطلاقتها، فهذا نوع كأنه صندوق للمقاصة، علما بأن هذا الصندوق يمول من الاقتطاعات المؤداة عن الخدمات النقلية بنسب صغيرة وتقلصت مع مرور السنوات، ويسير هذا الصندوق من طرف المكتب الوطني للنقل بهدي من اللجنة الوطنية الاستشارية للاستغلال، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن الناقلين.

السيد الرئيس، لقد سبق لهذه اللجنة ان اجتمعت في نوفمبر 2000 لدراسة وضعية ومآل هذا الصندوق وتم خلال هذا الاجتماع اتخاذ جملة من القرارات ومنها:

ا - إلغاء الاقتطاع من المبالغ المسددة للنقل والذي كان يدفع للصندوق الآنف الذكر.

ب - كذلك وقف التعويضات لأرباب الشاحنات على الرجوع الفارغ.

ودخل هذا القرار حيز التنفيذ في فاتح يناير 2001.

ج - وقرار آخر اتخذ في ذلك الاجتماع وهو عدم تقديم أية منحة أو إعانة لأية جهة كانت من الرصيد الذي يقدر حاليا ب 62 مليون درهم.

وفي مستهل شهر أبريل الأخير تم التوقيع على البرتوكول اتفاق بين الجامعة الوطنية للنقل الطرقي والمكتب الوطني للنقل يقضي بالعمل على توزيع رصيد الصندوق الخاص بالرجوع الفارغ على المساهمين في تمويله أو على ذوي حقوقهم، ولإنجاز هذه العملية أنشئت - السيد الرئيس - لجنة مشتركة بين الجامعة والمكتب لدراسة وتجديد المعايير التي يجب اعتمادها لتوزيع الرصيد على المعنيين بالأمر ومن المأمول أن تقدم اللجنة المشتركة المذكورة تقريرها في الأيام المقبلة إن شاء الله، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للمستشار المحترم للتعقيب عن الجواب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، لان كاين بعض المسائل اللى ما كيعرفها شاي الرأي العام، من جملتها يعني

هذا الصندوق اللى هو معروف منذ الخمسينات كما سبق وأن ذكرتم، لكن يعني اللى بغينا نعرف، يعني الحرفيين باغيين يعرف واش هذا الصندوق غير رصيده أشحال، راه ما معروف شاي؟

ثانيا نعرف واش هذا الرصيد ديال هذا الصندوق واش يشغل لمسائل أخرى، واش يستغل محطوط في الابناك فيه فوائد أو مثلا هذه السلفات اللى كيعطى المكتب الوطني للنقل واش تيعطيها منها واش كيتزايد، واش كينقص، ما معروف شاي؟

اذن جاء الوقت على ايديكم السيد الوزير وعلى ايدى يعنى على هذه الحكومة ديال التناوب انها تبين هذه المسألة كما بينت عدد من المشاكل، لانها مشكلة مطروحة والناس تتساءل عليها، اذن بغينا المعرفة... مآلها الحقيقي على الاقل يتعرف الارقام، حتى الانسان ايلا اعرف راه ما بقى شاي أو ما غادي يبقاشاي عنده مشكل، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير من أجل رد على التعقيب.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية:

شكرا السيد الرئيس،

أتأسف لكون السيد المستشار المحترم لم يسجل في جوابي الذي تقدمت به أن المبلغ الحالي هو 62 مليون درهم وهذا المبلغ يوجد في حساب، واللجنة التي أنشئت لدراسة معايير توزيعه من الطبيعي هي على علم بكل الجزئيات، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول استغلال ممتلكات قطاع الصحة بدون موجب قانوني للمستشارين المحترمين السادة:على لطفي، مصطفى اشطاطبي، خالد العلمي الهويري. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

السيد المستشار خليد العلمي الهوير:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء المحترمون،

نسائل الحكومة في قطاع نعتبره انه يعني الجانب الصحي يشكل أحد الإشكالات الاجتماعية وربما التحديات الاجتماعية في بلادنا، أكيد أيضا انه مجموعة من المعطيات كاين الميزانية المخصصة لوزارة الصحة العمومية كاين جانب قلة العنصر البشرى أو الإطار الصحي، كاين النقص في التجهيزات، كاين النقص في البنيات التحتية الصحية، لكن نعتقد انه في غالب الاحيان عمق الاختلالات يكون نتيجة عملية تدبير الممكن والموجود وحسن استغلال الاشياء.

اذن بالرجوع لموضوع السؤال اللى هو استغلال ممتلكات الدولة ديال قطاع الصحة بدون موجب قانوني، علما ان هذا السؤال المطروح اليوم تم وضعه في بداية السنة، يعني في يناير 2002 وأكيد انه كاين تطورات واكيد ايضا انه تمت مجموعات من التدابير والاجراءات من طرف وزارة الصحة، فالسيد الوزير اصبحت ظاهرة الاحتلال واستغلال اللامشروع لعدد ممتلكات وزارة الصحة من بنايات ومساكن وأراضي بدون أي موجب قانوني تثير عدة تساؤلات من لدن الشغيلة القطاع وقد تم اخبار واطلاع الوزارة بهذه التجاوزات في مناسبات متعددة، لكن الامور بالاساس بقيت على حالها دون أن تتخذ الإدرة المركزية الاجراءات والتدابير القانونية لافراغ هذه الاماكن من محتليها وتحويلها بالتالي إلى مشاريع لفائدة صحة المواطن أو إلى مشاريع تهم الخدمات الاجتماعية لموظفي هذا القطاع.

وفي هذا السياق نذكر بنموذجين صارخين تمت الاشارة إليهما واحتجت شغيلة القطاع على ما لحقها من احتلال واستغلال لامشروع، ويتعلق الامر بمستشفى بن صميم بالاطلس المتوسط ايفران وآزرو ومدرسة الممرضات والممرضين للاعائشة بالبيضاء التى تم السطو عليها من طرف جمعية وجعلت منها فندق في حين أن طلبة معاهد تكوين الاطر الصحية شعبتي التخذير والإنعاش والتقنيات والاشعة بالبيضاء يتلقون تعليمهم الاساس تحت سقف بنيات هشة ومتقادمة من نوع PREFABRIQUE. تعود بنايتها لسنى 1977.

هذا إضافة إلى السطو على مدرسة الممرضين بالرباط وتطوان ودور للسكن ببعض من مندوبيات ومراكز استشفائية وأراضي بأكدال - الرياض والعرائش وتازة ووجدة واللائحة طويلة..

ولاجل إعادة الامور إلى نصابها واسترجاع ممتلكات الوزارة وتحويلها بالتالي إلى مشاريع اجتماعية لفائدة موظفي القطاع أو لتعزيز شبكة القطاع الصحي فإننا نتوجه السيد الوزير بالتساؤل حول حدود هذه الظاهرة، علما كما قلت أن السؤال وضع هذه 6 شهور السؤال المطروح الآن ما هي الاجراءات والتدابير التي تم اتخاذها والتي من الواجب على الوزارة ان تلتجأ إليها للحد من هذه الظاهرة اللاقانونية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة العمومية.

السيد التهامي الخياري، وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

لابد خصنا نشكرو السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، الذي يطرح في الواقع معضلة كبيرة بلا شك ماشي غير في قطاع الصحة، بلا شك في قطاعات متعددة هي معرفة الدولة للممتلكاتها، حقيقة الاشكالية اللي عندنا كاين التنوع ديال المصادر ديال ممتلكات الدلوة أولا، ماكاين شاي شي ربط "سيستماتيك" شمولي بالنسبة لهذه الممتلكات، ثم هناك بعض تنوع المصادر، كاين الشراء عن طريق الميزانية، كاين المحسنين كيعكطيو، كاين الجماعات المحلية بعض الاحيان تدير... تيجعل رهن إشارة الدولة بحيث حقيقة كاين واحد الخليط، ويمكن لي نعترف بأنه إلى حد الآن أنا شخصيا ما تكلفت شاي بهذا... نظرا لمشاكل أخرى، الآن 12 الإقليم، نحن سنتابعها، ثم كذلك انخرطنا في ذاك عملية البنك الدولي الممولة من طرف البنك الدولي ديال إصلاح ممتلكات الدولة، وخصنا تكون عندنا على الاقل وضعية واضحة ومعروفة باش يمكن لنا نعالج هذا الإشكال الذي هو إشكال حقيقة مطروح وكنقول مطروح بإلحاح وأنواع مختلفة ومتشابكة، هذا الواقع الذي نعيشه، وأنا أعد السادة المستشارين بأنه سنحاول إصلاحه، ستوضع بعض الحالات، مثلا حالة الدار البيضاء كاين هناك فيما يخص حالة الدار البيضاء كاين هناك اتفاقية.

من قبل ما بين الوزارة وما بين ذاك الجمعية، سأعطي عدد من الحالات الآن اللى هي... كاين عدد من الحالات اللى هي في الامر الواقع اللى خصنا نعيد فيها النظر، واشكر السادة المستشارين الذين أشاروا انتباه الرأي العام وثاروا انتباه الحكومة لهذه الظاهرة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد على لطفي في اطار التعقيب.

السيد المستشار علي لطفي:

شكرا للسيد الوزير على إجابتكم وعلى اهتمامكم بهذا الموضوع كذلك لأنه فعلا هذه سنوات بدأ يشكل واحد الظاهرة سلبية بالنسبة لقطاع الصحة، خاصة أننا أثرنا موضوع كمثال اللى كيتعلق بمستشفى بن صميم، هذا المستشفى تم السطو عليه من طرف وزارة الداخلية لاستغلاله لأغراض خاصة، هذا المستشفى هو بناية من أحسن البنايات لربما يمكن تكون فريدة هنا في وطننا، هذه البناية كانت مستشفى، عبارة عن مستشفى كبير وببناية قوية، استولت عليها وزارة الداخلية، استغلته لفترة محددة، الآن راه هو آيل للسقوط لأنها بناية مغلقة، وكما تعرفون السيد الوزير أنه مثلا ايفران - آزرو مستشفياتها صغيرة، لوكان تم استغلال هذه البناية اللى هو مستشفى طبعا بني في عهد الحماية الفرنسية ولكن تم تجديده، هذا جانب أساسي..

الجانب الثاني هو أنها انتم السيد الوزير تبذلون مجهود كبير فيما يتعلق بالزيادة في عدد الطلبة بمعاهد التكوين، الآن راه انتقلنا هذه سنتين من 400 طالب إلى ما يزيد على 1500 طالب، وهذا إيجابي جدا، لكن معاهد التكوين اللى هي كانت تابعة لوزارة الصحة بعضها بدأت تستغل من جهات معينة وخارجة عن القطاع كمثال هذه الجمعية، حرام أنه جمعية تسطو على مدرسة للممرضين والممرضات متخصصين في انتعاش والتخدير، وغدا عندنا أمامنا من بداية أكتوبر ستكون عندنا واحد 300 طالب وغادي نعاود نحشرها في هذيك البناية القديمة..

لذا أعتقد انه من الضرورة بمكان هذه ممتلكات وزارة مقبلة على استثمار في واحد العدد من المجالات بناء مراكزصية، كذلك مستشفيات، ونطلب ونؤكد على أنه هذيك البناية ديال بن صميم ترجع لوزارة الصحة وترجع مستشفى ديال المنطقة لأنها بناية فعلا تستهل هذا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار الكلمة للسيد من أجل الرد.

السيد وزير الصحة العمومية:

شكرا السيد الرئيس، أنا متفق مع السادة المستشارين بأنه خصنا نسترجع ممتلكات ديال الدولة، غير فيما يخص بن صميم يمكن لي نقول انا شخصيا... في واحد الظروف اللى كان داء السل يعالج ب في اطار ديال.... الآن مرض السل يعالج بطريقة أخرى بحيث المريض ما كيبقاشاي في المستشفى، كيبقى في المستشفى 3 أيام، 4 أيام، أسبوع على أكثر تقدير ومن بعد كتوقع معالجته في داره، في مكان سكناه، اللى بغينا ندير منه مستشفى غادي يكون من الصعب عليه، بعيد على مناطق السكان، باش يمكن له يكون كمستشفى، انا كنعرف مزيان هذيك المنطقة وكنعرف المستشفى بنفسه ديال بن صميم، يمكن له يستعمل كمخيم أوشي حاجة أخرى، ولكن الآن فيما يخص العلاج لا أظن بأنه يمكن يستعمل الآن فيما يخص العلاج لا أظن بأنه يمكن يستعمل كمحل ديال العلاج.

فيما يخص قضية الدار البيضاء فهي حاجة أخرى، أنا على كل حال بلاشك السادة المستشارين على علم بمشروع الوزارة، اللي الآن الحمد لله وصلنا لنهاية مشروع بناء المستشفى الجامعي الجديد، وهذيك العمارة داخلة كذلك في إطار اعادة النظر بصفة شاملة في وضعية الدار البيضاء، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، السؤال الاخير الموجه لكم ايضا حول إمكانية الغاء الاداء في الزيارة الثانية بالمستشفيات الجامعية للمستشارين المحترمين السادة: العربي بوراس، حميد كوسكوس، محمد بلامين، محمد الدواحي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

السيد المستشار العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس. السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، اخواني المستشارين المحترمين،

موضوع سؤالنا اليوم حول امكانية الغاء الاداء في الزيارة الثانية بالمستشفيات الجامعية، كما تعرفون السيد الوزير، كتلزم على مرضى بالمستشفيات الجامعية بأداء مبلغ 60 درهم عن كل استشارة طبية وذلك من اجل المساهمة في مالية هذه المستشفيات، الا ان المرضى في غالب الاحيان يطالبون من طرف الطبيب بالرجوع مرة أخرى سواء للمراقبة أو للاطلاع على القليل والاشعة،...الخ، ويلزم المريض بأداء نفس المبلغ أي 60 درهم لتمكنه من هذه الزيارة الثانية وهذا لا يعمل به حتى في القطاع الخصوصي، حيث أن الزيارة الثانية تكون بالمجان في غالب الاحيان.

لذا، نسائل معالكم عن امكانية الغاء الاداء في الزيارة الثانية عندما يتعلق الامر بالاطلاع على نتائج التحاليل والاشعة ومن اجل المراقبة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير من اجل الإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة العمومية:

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

بغيت نشكر السادة على سؤالهم، احنا مبدئيا هذا الشي ماخصوشاي يكون، واحنا بناء على هذا السؤال غادي نسفطو دورية للمستشفيات الجامعية باش تلتزم بتطبيق القانون، ولكن احنا ما في اخبارناشاي هذا الشيء ولكن إذا كان غادي نوصل... على كل حال بناء على السؤال دورية للمستشفيات الجامعية باش ما تطبق شاي، ولو أنه على كل حال مطروح الاشكال ديال تمويل المستشفيات الجامعية واحنا كنعرفه جميعا، ولكن على كل حال ماشي من المعقول، وإذا كان هذا الشيء اللى كاين، كاين صحيح ماشي معقول باش الانسان يدوز الفحص و... غير في هذه القضية ديال الفحوصات بغيت نخبر السادة المستشارين أنهم في 97 كانت عندنا 5 ملايين مشى المستشفيات الجامعية، كانت 5 ملايين ديال الفحوصات على الصعيد الوطني، عام 2001 كانت 15 مليون في مدة 5 سنوات تزادت عدد الفحوصات ديال المستشفيات العمومية ب 3 مرات.

أنا ما بغيت شاي... لان ايلا مشينا... مطروحة القضية في المستشفيات الجامعية راه بالنسبة للمستشفيات الاخرى خصنا نعيد النظر، احنا كنعرف بأنه بالنسبة للمستوصفات الفحوصات كلها بالمجان، والدواء اللى كاين فيها كيتعطى كذلك، الدواء اللى كاين كستعطى بالمجان، على كل حال فيما يخص المستشفيات الجامعية احنا غادي ندير دورية في هذا الاتجاه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة وننتقل مباشرة إلى السؤال ماقبل الاخير وهو موجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري حول تبسيط المساطر والاجراءات الادارية للمستشارين المحترمين السادة: الحاج الزكراوي، على سلام سكاف، محمد الرايس، العربي خربوش. فليتفضل الأستاذ خربوش من اجل شرح السؤال مشكورا.

السيد المستشار العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير، السادة المستشارين،

إن أبرز عنوان لتقديم أزمة المساطر الادارية وتقديمها هو التشتت، فبعض المساطر موزع بين وحدتين أو أكثر وبعضها يعد إنتاجه على مستوى العديد من الوحدات وتتم معالجته بشكل مستقل في كل وحدة، فيما البعض الآخر يكون ممزق الأطراف بين العديد من الوحدات بشكل اعتباطي كثيرا ما يكون نتيجة هيكلة غير مرفوقة بتحديد واضح للمهام. كما أن هناك مساطر لا تستند لأي نص قانوني أو تنظيمي رغم رواج استعمالها ومساطر أخرى لها ما يبررها من الناحية العملية والإجرائية ينقصها السند القانوني أو التنظيمي لتدخل حيز التطبيق، فلازال التعقيد الإداري السمة البارزة للإدارة رغم المبادرات التي اتخذت طوال العشرية الماضية منذ مذكرة الوزير الأول بتاريخ 6 أكتوبر 92 إلى مذكرة السيد عبد الرحمان إليوسفي بتاريخ 29 نومبر 99.

وبالإضافة إلى الآثار السلبية لهذه الوضعية على المدى الطويل هناك انعكاسات مباشرة نسجل من بين نتائجها ما يلي:

- صعوبات حصر وترتيب الكثير من المسالك المسطرية.
- صعوبات التنسيق والتركيب بين المساطر والمسالك التي تتميز بالغموض سواء بالنسبة للمواطن المتعامل مع الإدارة أو بالنسبة للعاملين بالادارة في غياب كارتوغرافية واضحة المساطر.
- كثرة البيانات والمعلومات المطلوبة للاستفادة من الخدمات الإدارية بشكل يصعب معه استيعابها خصوصا بالنسبة للاميين.
- كثرة الوثائق المطلوبة لاعداد الملفات.
- انتشار آفات الرشوة كنتيجة مباشرة لهذه الوضعية.

ان استفحال هذا الوضع يشكل نوعا من الشذوذ بحكم ان الاصلاح تتوفر بشأنه التوجيهات السياسية واضحة نذكر من بينها الرسالة الملكية الموجهة للندوة الوطنية حول التخليق الادارة بتاريخ 9 أكتوبر 99 والتي ركزت على

ضرورة تبسيط المساطر. بالاضافة إلى التصريح الذي تقدم به الوزير الاول امام البرلمان بتاريخ 17 يناير 2000 الذي شدد فيه على ضرورة محاربة التعقيد والتماطل وتشجيع الاستثمار عبر التوضيح وتبسيط بنود ومكونات ميثاق الاستثمار داعيا إلى خلق إطار وطني موحد لمخاطبة المستثمرين.

ومن الناحية الاجرائية المباشرة اصدر الوزير الاول مذكرة بتاريخ 23 نونبر 99 تحدد الاطار المؤسساتي لتبسيط التسيير، وقد جاء مشروع ميثاق حسن التدبير. مكملا لهذه المداخيل السياسية بتركيز على عقلنة المساطر وضرورة التخليق وتحسين التواصل بين الادارة والمواطن، وممهدا للمبادرات الملكية بخلق مراكز اللاستثمار جهوية بتاريخ 9 يناير 2002 كرافعة أساسية في أفق تحقيق تبسيط شامل للإدارة،

السيد الوزير المحترم، لقد قامت المصالح المعنية بمجهودات لابأس بها نذكر منها:

- تشكيل خلايا في العديد من الادارات مكلفة بالسهر على برامج التبسيط.
- تشكيل خلية مركزية لدى الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وإصلاح الادارة مهمتها حصر التعقيدات التي تنتج عن كثرة المتدخلين والتي تستدعي مقاربة موحدة وحلولا موحدة.
- وضع تقرير يتضمن كل الاقتراحات المتعلقة بالتبسيط قصد عرضها على اللجنة الاستراتيجية لاصلاح الادارة.

ولقد أوصت اللجنة المركزية لتبسيط المساطر الادارية بالعديد من الاجراءات القيمة أهمها:

- تنظيم ورشات عمل قصد تحديد المقصود من تبسيط المساطر بإشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- ترجمة نتائج أعمال هذه الورشات إلى إجراءات ملموسة للتسيير سواء على مستوى المشاريع القانونية أو القوانين التنظيمية أو في صيغة إجراءات تنظيمية وبنيوية من شأنها التأكيد مباشرة على مسلسل التبسيط.

ولقد تمت بالفعل ترجمة هذه الاجراءات حيث تم الاستغناء عن التأشيرة في بعض المصالح وتقليص عدد الوثائق في بعض القطاعات كما تم تقليص آجال الرد على طلبات المواطنين والمستثمرين في بعض المرافق وتفويض بعض الصلاحيات للمصالح الخارجية، في مرافق أخرى.. الا ان الاصلاح رغم ذلك لازال متعثرا إذ باستثناء بعض المصالح الادارية القليلة لم يتم إلى الآن حضر المساطر والمسالك المعمول بها في الادارة المغربية ككل، كما أن أغلبية الاجراءات التي اتخذت يغلب عليها الغموض الآن ولا تولى للحيثيات ما يلزم من اهتمام على الرغم من أن أجل التعقيدات مرتبطة بحيثيات العمل الاداري، هذا بالاضافة إلى الطغيان المقاربة القانونية على مسلسل التبسيط، إذ يميل المسؤولون على تطبيق الاصلاح إلى اللجوء فيما يشبه ردود الفعل إلى إصدار نصوص جديدة كلما واجهتهم مشكلة.

ومن ناحية أخرى، هناك مبالغة في التركيز على الاجراءات التبسيطية الرامية إلى تسيير العمل داخل الادارة، وضعف الاهتمام بالبعد المتعلق بالعلاقة مع المواطن، أما الحالات التي عرفت معالجة جذرية والتي أدت إلى حلول واضحة ومستديمة وفعالة فهي نادرة إن لم نقل منعدمة على غرار المساطر الأفقية الرابطة بين الشعب الوزارية والتي تم تجاهلها رغم تأثيرها الواضح في تعقيد عمل الادارة.

السيد الوزير، إننا إذ نوجه لكم هذا السؤال نود أن توضحوا للرأي العام المغربي التداخل الموجود بين السياسي والاداري في مسألة إصلاح الادارة حتى يكون على بينة من أهداف الاصلاح وإمكانيته ومعوقاته؟ وما هي الاجراءات والتدابير الممكن اتخاذها لتوفير كل شروط إنجاح هذا الورش الاصلاحي الحيوي؟ وتفضلوا السيد الوزير بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري للاجابة على العرض القيم الذي تقدم به المستشار المحترم.

السيد امحمد الخليفة، وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس المستشارين، السادة المستشارين المحترمين،

بادئ بدء أتوجه بالشكر إلى السيد العربي خربوش وزملائه من فريق التجديد والتقدم الديمقراطي عل طرحهم سؤالا مهما وأرضية-حقيقية متمكنين منها نظرا للعرض الذي قدمه السيد المستشار المحترم والذي أبرز فيه تدقيقا لورش الاصلاح بالنسبة لتبسيط المساطر الادارية، إنني أهنئهم على هذا التدخل وأهنئهم كذلك على أنهم على بينة من الامر ويتتبعون حقيقة هذا الورش الهام بالنسبة للادارة المغربية.

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

في البدء إن السؤال يتعلق بمحور مهم وهو التداخل الموجود بين السياسي والاداري في مسألة إصلاح الادارة، إذن لابد أن نؤكد أن العلاقة بين السياسي والاداري هو موضوع يتعلق بأدبيات متداولة داخل مختلف الانظمة وبمقاربات مختلفة من نفق إلى آخر، ومن جهتنا ومن منظورنا المغربي الصرف منظور الحكومة أن وظيفة هذه الحكومة هي تحديث التوجيهات السياسية الكبرى والبرامج التنموية في جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والسياسية، كما أنها تضع استراتيجيات الكفيلة بترجمة هذه التوجهات والبرامج وصولا إلى تحديد الاهداف، وعندما تكون كل هذه المنطلقات واضحة وهذا جاء في عرضكم تبدأ وظيفة الاداري الذي يسخر كل الامكانيات المادية والبشرية والتقنية العلمية بتفعيل أهداف وبرامج السياسي وترجمتها.

فكما هو معلوم في الأدبيات الادارية، الادارة هي أداة تنفيذ سياسة الحكومة على أن هذا يتطلب بطبيعة تتبع المسؤول السياسي لأعمال الادارة والتدخل لحل بعض المشاكل أو بعض الاكراهات باعتباره مسؤولا أولا عن إنجاز إدارته.

إن توفر الحكومة على إرادة سياسية تهدف إلى إقرار دولة الحق والقانون وضمان حقوق المواطنة وترسيخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن يجعل الاداري يحيد عن هذا التوجه، والموضوع طويل بطبيعة الحال، عندما نريد أن نتكلم عن المفهوم السياسي والاداري بالنسبة للسؤال الموضوع ولا يتسع وقت السؤال بأنه يتعلق بمحاضرة أو على الاقل بنقاش طويل.

الموضوع الثاني الذي تودون الاجابة عنه يتعلق بشروط نجاح هذا الورش، إننا نؤكد أن ما تفضلتم به في عرضكم تماما يتفق وما يمكن أن نقوله ونؤكد لكم بأن هذا الورش يعتني به صاحب الجلالة محمد السادس كما جاء في مداخلتكم اهتماما استثنائيا وخاصا ولاسيما في تلك الرسالة المهمة التي طالما أشرنا إليها والتي وجهها نصره الله إلى ندوة تخليق المرفق العام.

يمكن أن نقول كذلك إن المغرب اليوم يتوفر على امتلاك استراتيجية صحيحة وسليمة وقوية ومتوافق عليها من جميع الفاعلين السياسيين والنقابيين واقتصاديين واجتماعيين وممثلي المجتمع المدني وكذلك جميع الأطر التي لها تخصص في هذا الميدان بالنسبة للمناظرة الوطنية الاولى التي حددت معالم ورش إصلاح المساطر وتبسيطها. نؤكد لكم كذلك أنه ورش تبسيط المساطر الادارية ليس هنا فقط ولكن في العالم كله لم يبق شأنا إداريا وإنما هو رهان حضاري، مجتمعي نهيء له الآن كافة الشروط الضرورية لانجازه وتنفيذه.

نؤكد كذلك ان ما أشرتم تم إليه هو محل اهتمامنا وهو مايتعلق بتبسيط المساطر التي تهم الشرائح الواسعة من مجتمعنا، هذا الورش الذي يمكن أن نقول إننا نستطيع اليوم أن نؤكد بأننا أصبحنا نموذجا بالنسبة للعالم الثالث، لأنه قامت دراسة ميدانية بين وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ووزارة الداخلية واختارنا 4 مراكز كلها لها علاقة بالمواطنين على صعيد الجماعات المحلية بولاية الرباط وسلا ودرسنا كل المساطر المعقدة التي لها علاقة بالمواطنين الذين يتوجهون إلى الادارة، هذه العينة من الدراسات نعكف عليها الآن ويعكف عليها جماعة من الخبراء من أجل أن نلغي كل المساطر التي سنت بدون قانون وتطبق، من أجل نلغي الكثير من الاوراق التي تطلب من المواطنين بدون موجب حق، نعمل من اجل ان الكثير من الاوراق التي يمكن أن تتضمن في الوثيقة الاصلية وهي البطاقة الوطنية يجب أن لا تطلب من المواطن.

وبالتالي، السيد الرئيس، السادة المستشارين، أعتذر إن كنت قد أطلت، فالسؤال يطرح اشكالية كبيرة وبالتالي لا يمكن اختزالها في سؤال شفوي ومع ذلك فان واضعي السؤال متمكنين من الموضوع وهذه الاشارة فقط انما هي اسهام في الحوار الذي يشهده هذا المجلس الموقر، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة من اجل تعقيب على الجواب تفضل السيد المستشار، تفضل الاستاذ خربوش.

السيد المستشار العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس

أنا بودي أشكر السيد الوزير وأثمن هذه المداخلة التي جاء بها ونتمنى كل نجاح لهذا الورش إن شاء الله مستقبلا وأشكره كثيرا، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

بدوري أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الاخير في جدول أعمال هذه الجلسة موجه إلى السيدة الوزيرة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الاسرة والطفولة وإدماج المعاقين حول تفشي ظاهرة استغلال بطاقة المعاق للمستشارين المحترمين السادة: حسن زهير، حسين الجامعي، عبد الحميد بنعلوش، بوسلهام بيطاع، عبد المجيد العزوزي، عبد الرحيم الشرقاوي. فليتفضل المستشار الاستاذ حسن زهير لشرح السؤال المتعلق باستغلال بطاقة المعاق.

السيد المستشار حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم، السيدة الوزيرة المحترمة، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين المحترمين،

تشهد العديد من مناطق المغرب تفشي ظاهرة استغلال بطاقة المعاق للتسول وخصاصا من طرف أشخاص غير معاقين، مما يشكل إهانة إنسانية لكرامة الشخص المعاق وكذا صعوبة تفعيل عملية إدماج الاشخاص المعاقين في الحياة العملية مستقبلا مما يستوجب ضرورة خلق نصوص قانونية تمنع استغلال هذه البطاقة استغلالا يسيء لنفسية الشخص المعاق الذي لا تسمح له كرامته بالتسول.

لذا، السيدة الوزيرة نتوجه إليكم بالاسئلة التالية:

1- ماهي التدابير الجزرية التي ستتخذها وزارتكم لمعاقبة كل من استغل بطاقة المعاق للتسول؟

2- ماهي الاجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لمراقبة الكيفية التي تسلم بها هذه البطاقة؟ شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، أرحب بالسيدة الوزيرة وأعطيها الكلمة للاجابة عن السؤال المطروح فلتتفضل السيدة الوزيرة مشكورة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الاسرة والطفولة وادماج المعاقين:

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال، وهذه بالنسبة لي فرصة باش نتكلم على بطاقة معاق ونؤكد أولا على أن الوزارة لم تشرع بعد في تسليم بطاقة المعاق نظرا لان منين تعينت الحكومة الحالية وبدينا بغينا نعمل في تطبيق القانون ديال الرعاية الاجتماعية الذي نص على بطاقة المعاق، تبين على أنه لم تكن قد وضعت لا الاسس المعلوماتية ولا الامكانات التي ستسمح لنا بأن نسلم بطاقة المعاق وبالتالي فقط نذكر بأشنو هي لمحطات الاساسية اللي قمنا بها واللي من خلالها سيتبين لكم السادة المستشارين على أنه ما يمكن شاي إطلاقا أن شخص غير معاق يمكن له ان يتوفر على هذه البطاقة.

هذه البطاقة اولا تسلم.. احنا كنسلم مجموعة من الملفات لابد من تعبئتها من طرف طبيب مختص الذي يكون في المدينة الذي يسكن فيها الشخص المعاق، من بعد يحال هذا الملف على لجنة مركزية اللى هي تشكلت بمثابة مرسوم في إطار الشراكة ما بين وزارة المكلفة بأوضاع المرأة وكذلك وزارة الصحة، هذه اللجنة المركزية الأخيرة تجتمع وتبت واش الشخص بالفعل معاق أم لا، ما هي نوع الاعاقة؟ وماهي درجة الاعاقة؟ إذن هذه المعطيات كلها هي اللي الآن اشتغلنا عليها، عندنا أكثر من 400.000 ملف.. أعلاين 15.000 ملف تم البت فيهم من طرف اللجنة المركزية، احنا وضعنا كل الأسس المعلوماتية بالنسبة لوزارة تطلبت منا 4000 ملايير سنتيم واللى كانت صعوبات كل سنة كنا كنحاول نوفر من الميزانية.

الآن أجمعنا على مستوى مسك المعلوماتي 1200 ملف. والبطاقة، بغيت نستغل هذه الفرصة باش نبينهالكم هي هذه، ولحد الآن لم تسلم إلى أي شخص، وهذه البطاقة غادي يصعب تصويرها لأن ألقينا أن الاشخاص المعاقين كيزور بعض البطائق، ولكن هذه البطائق ماشي ديال الوزارة، هو بطائق الانخراط ديال بعض الجمعيات وكيتعامل بهم كان الوزارة اللى سلمتهم، إذن حذاري من التزوير أو النصب، ولكن هذه هي البطاقة ديالنا وفيها هنا مجموعة ديال "أنشومانيتيك" اللى غادى يصعب أن الاشخاص المعاقين يزورها..

الآن احنا كما قلت 1200 ملف تمت "لاسيزي" ديالو على اساس اننا نشتغل على الجهات بدأنا الجنوب نظرا لان المؤشرات متدنية في جنوب الحوز - تانسيفت - مراكش بمجرد ماغادي ننتهي من هذه العملية غادي نمشيوا لعين المكان بتعاون مع السلطات المحلية باش نوزع هذه البطائق.

إذن، هذه المسألة الاولى، المسألة الثانية هو أن بالنسبة للتسول بالفعل كما قلتم يستغلون هذه البطائق سواء كانوا معاقين أو غير معاقين، ولكن بالنسبة لقانون الرعاية الاجتماعية في المادة 24 منه كتحيل كل من زور البطاقة على القانون الجنائي اللى هو يتخذ بطبيعة الحال إجراءات جزرية بالاضافة إلى أن مشكل التسول كذلك يعاقب عليه من طرف القانون الجنائي، واحنا كتبلغنا شكايات، كل ماكنحصل على حالات معينة كنحيلها على الجهات المعنية.

وكيبقى في الاخير حتى لأطيل أن الاشكالية ديال التسول في الحقيقة مرتبطة من مشاكل أخرى اجتماعية، من الفقر واللي احنا حاولنا أننا في الحقيقة معالجة إشكالية الإعاقة بربطها مع إشكالية الفقر، لهذا أقدمنا على تفعيل البرنامج ديالنا حول المشاريع والتكوين بالنسبة للتكوين المهني للمعاقين، وكذلك خلق برامج مندمجة فيها التربية ومحو الامية والتكوين وكذلك تشكيل تعاونيات اللى كنحاول نعلمهم كيفاش يصبح عندهم واحد النوع ديال الاستقلال المالي. شكرا السيد الرئيس. شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة، سنكون بهذا قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة، وأشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.